## أبو ميالة يكشف "مكذبة الثابت"!

كتب حسن عصفور/ من الحق الوطني، ان تقوم أجهزة امن سلطة الحكم المحدود باعتقال كل من ساهم في كسر الموقف العام للشعب الفلسطيني، بترويج مشروع هو الأخطر منذ اغتصاب فلسطين عام 1948، لبناء مشروع تهويدي يضع الرواية التوراتية بديلا للقضية الوطنية.

وملاحقة كل مشاركي "وفد البحرين"، لم يكن يحتاج تنبيها لسلطة رام الله، ليس فقط بعملية الاعتقال بل بممارسة أوسع عملية سياسية – إعلامية لتعرية هذه المجموعة، التي سيكبر عودها فيما لو استمر التعامل معها وكأنها "محمية سياسية" خاصة.

أن تعتقل مخابرات سلطة المقاطعة صالح أبو ميالة كمشارك في الورشة الفضيحة، بدأ وكأنه تغيير جوهري للتعامل مع تلك المجموعة، التي لن يقف امر تحركها عند حدود ما كان في المنامة، بل هو أول إنذار سياسي بأنها بدأت عمليا نحو "انطلاقة" ضمن سياق المشروع الأمريكي – التهويدي.

ولكن، لم تمر ساعات معدودة، حتى كان أبو ميالة في منزله، مع تحيات رئيس سلطة المقاطعة، أثر رسالة تهديد أمريكية واضحة لا تقبل الالتباس، بضرورة ان يطلق سراحه.

لم يكشف ما هو مضمون رسالة التهديد الأمريكية، ولكن من حيث المنطق، وعلى ضوء بيانات قيادات سلطة رام الله، وأعضاء تنفيذية المقاطعة لا يوجد ما تهدد به أمريكا، بعد ان قطعت كل الأموال والمساعدات عنها، وبالتالي نظريا فقدت أدوت الضغط المباشر، سوى دفع ثمن خدمات جهاز مخابراتها، أموال مقابل خدمات.

التفسير الأساسي لانصياع سلطة المقاطعة للتهديد الأمريكي، جاء عبر مكالمة هاتفية من رئيس الشاباك الإسرائيلي، وهو الشخص الوحيد الذي لا يستطيع محمود عباس ان يرفض له طلبا، لأسبب لم تعد مجهولة ابدا.

الافراج عن أبو ميالة، رسالة منح "الشرعية" للخطوات السياسية القادمة لتلك المجموعة، وفتح الباب لها لتعمل بلا أي خوف أو إرهاب.

المفارقة التي لا يجب أن تغيب عن رؤية المشهد، كيف ان سلطة المقاطعة تتنمر على كل معارض لعباس خاصة فاضحي مكذبته السياسية، بانه يقف ضد الخطة الأمريكية، ولعل أبو ميالة جاء ليسقط تلك الأكذوبة التي راجت عبر وسائل إعلام سلطة متهالكة، بلا أي سند شعبي سوى صفحات أمنية على مواقع التواصل الاجتماعي.

لقد نجح أبو ميالة بتعرية موقف عباس وفريقه بأسرع مما اعتقد الجميع، وهنا، نفتح قوسا سياسيا ونسأل، هل من لا يجرؤ على اعتقال شخصية متعاكسة مع الرؤية الوطنية، يستطيع أن يواجه صفقة ترامب...سؤال برسم التفكير لا أكثر.

بعيدا عن "الشماتة السياسية" بسقوط فريق المقاطعة السريع، نتطلع أن يصحو بعض المصابين بغشاء ما، للتحرك نحو صياغة أسس جديدة لبناء علاقة وطنية صحية، وانهاء رحلة الصدام مع الغالبية الشعبية، خدمة لمشروع غير فلسطيني، فمسألة أبو ميالة إنذار مبكر لمن يريد ان يرى بعيدا عن تعصب فئوي.

وليتكم تدققون جيدا فيما قاله الصهيوني المتطرف الأمريكي غرينبلات بعد الأفراج عن أبو ميالة (نحن نتطلع إلى مواصلة حديثنا مع كل من حضر ورشة العمل، وأي شخص آخر يريد مستقبلاً أفضل للفلسطينيين).

تلك هي المسألة، فهل تدركون ولو أدركتم هل تفيقون، ولو أفقتم هل تتحركون لأن فلسطين فوق الجميع كان من كان!

ملاحظة: 30 يونيو، سيبقى يوما خالدا في تاريخ الأمة العربية من محيطها الى خليجها، يوم إعادة البلاد الى مسارها بعد أن كادت قوى الردة والتخلف والكارثة السياسية تذهب بها بعيدا في أنفاق تخلف وظلامية...لمصر الشعب والجيش تسلم الأيادي...

تنويه خاص: بصراحة يستفزك ان تذهب بعض دول أوروبا لفرض لباس بحر محدد على مسلميها...منع لباس "بوركيني" هو تطاول لا يجب أن يستمر...من لا يريد الاختلاط بين ملابس البحر حددوا مناطق لكل منها دون عنصرية!

# أرغمان في ضيافة عباس...الصديق وقت الضيق!

كتب حسن عصفور/ بالتأكيد لا يوجد مفاجآت بنشر خبر لقاء جهاز المخابرات الإسرائيلية (الشاباك) أرغمان، ورئيس سلطة الحكم الذاتي المحدود محمود عباس، في مقره بالمقاطعة، فهي علاقة مفتوحة، متواصلة، وعباس شخصيا يفتخر بها، بل يرى توافقا مع رئيس مخابرات دولة الاحتلال بنسبة تصل الى التطابق الكلي منقوصة 1% فقط.

لعل المفاجأة هي عدم نشر وسائل إعلام عباس الرسمية والحزبية، ذلك الخبر، رغم "الصداقة الحميمة"، ربما خجلا سياسيا وعدم تجهيز "التبرير الكاف" لذلك اللقاء، في ظل محاولة تلك الوسائل، أن تصنع من عباس "بطلا" في مواجهة الرئيس الأمريكي، لكنه لا يجرؤ على رفض طلب لرئيس "الشاباك" الإسرائيلي.

اللقاء، جزء من مسلسل علاقة خاصة، لكن الحديث جاء في سياق "محاولة إنقاذيه" من أرغمان، لبحث سبل انهاء "أزمة أموال المقاصة"، وانعكاس ذلك على الوضع الأمني العام في الضفة والقدس، خاصة بعد أن تمكن الشاباك والمخابرات الأمريكية بإقناع دولة قطر بمنح سلطة عباس دعما وقرضا ماليا، قد لا يتكرر ثانية، وعدم استجابة الدول العربية لمنحه "شبكة أمان" مالية، غير ما تدفعه رسميا وفقا لقرارات سابقة، لعدم قناعتهم بصواب قرار عدم استلام "أموال المقاصة".

بالتأكيد، من الصعب على غالبية الدول العربية ان تقدم أموالا مضافة، مع فتح ملفات فساد تمت بموافقة الرئيس عباس شخصيا، فيما عرف بملف "فساد رواتب الوزراء ومن هم بدرجتهم"، وصرف موال خاصة لشراء سيارات وتحسين أوضاع شخصية، ومعها ملفات بدا نشرها عن فساد عميق عند شخصيات مركزية في فريق عباس، ولم يقدم على اتخاذ أي خطوة للتحقيق فيما تم نشره، مكتفيا بالنفي حينا، واتهام الناشرين للفضائح بفتح "قضايا ثانوية" امام صفقة أمريكا (اعتراف مبطن بوجود الفساد خلافا للنفي الرسمي).

لقاء أرغمان، مع رئيس فتح (م7) وسلطة الحم المحدود، بذاته خطيئة سياسية، لدوره المباشر في كل ما يتعلق بمطاردة الشعب الفلسطيني عامة، والضفة والقدس خاصة، وبعد أيام فقط من قيام قوات جيش الاحتلال بمهاجمة مقر "الأمن

الوقائي" رغم "الخدمات الجليلة" التي يقدمها للأمن الإسرائيلي في ظل التنسيق الأمني، وكان على الرئيس ان يطلب اعتذارا رسميا وعلنيا، قبل أي لقاء مع الجهاز الأمني الإسرائيلي، لكن "الكرامة الوطنية" تصبح ثانوية مع لقاء رئيس مخابرات دولة الاحتلال.

ما يهم مخابرات العدو، هو كيفية استمرار أجهزة أمن سلطة رام الله، في تقديم خدماتها ضمن رابطة "التنسيق الأمني" مع الأمن الإسرائيلي، نظرا لما في ذلك من خدمة لا تقدر بثمن، ولذا فأرغمان له مصلحة مباشرة بعدم تعرض أجهزة أمن "سلطة الحكم المحدود" لأزمة مالية ما تجبر الأمن الإسرائيلي على "سد الفراغ" الذي سينتج حال عجز تلك الأجهزة عن أداء مهامها التنسيقية.

أوراق أرغمان عديدة عند مفاوضته عباس، لكنه لن يذهب بعيدا في استخدامها في الوقت الراهن، لذلك يتصرف وفق الممكن السياسي – الأمني، بين ترغيب وتهديد، وبحث بدائل كي لا يحدث هزة مالية تربك الأمن الإسرائيلي.

قد يبدو من الصعب الآن على عباس استلام أموال المقاصة منقوصة، بعد الحملة الإعلامية الواسعة لتمرير تلك الخطوة، وكأنها عمل كفاحي مميز، يحاول فريق الرئيس خلق "شعبية متدهورة جدا" من وراء ذلك الموقف، والذي هو عمليا ألحق ضررا بالشعب وليس عكسه، ولذا قد نشهد في المرحلة القادمة "صيغا" جديدة لتمرير الأموال الى خزينة السلطة عبر "محرم سياسي".

لن تقف الأفكار عاجزة عن إيجاد ذلك، وقد تكون قطر هي ذلك "المحرم السياسي" بحيث تنقل الأموال لها وتقدمها الى حكومة عباس على شكل قروض ومساعدات، الى فترة معينة، وقد نشهد بعد عقد "ورشة البحرين" تطورات متسارعة جدا في علاقة المنظومة القائمة...

أرغمان لا يذهب الى المقاطعة "لتبادل الآراء"، فهو رجل أمن وليس صاحب قرار سياسي، ولذا زيارته لن تذهب سدى...وقادم الأيام كاشف لما كان بها...لكنه حتما لن يكون لصالح فلسطين القضية والشعب!

ملاحظة: إذا كان كل من سيشارك في "ورشة البحرين" خائن، كما قال "الجعجعاني"، هل يعني ذلك أن عباس وسلطته ستقاطع السعودية والأردن

ومصر وكل من سيذهب الى المنامة...سنرى قريبا، الأهم كيف سيكون حال الجعجعاني لو ما صار شيء!

تنويه خاص: لبنان رسميا كرس الانقسام السياسي – التمثيلي، دون غضب من "الممثل الشرعي الوحيد"، حيث استقبل وفدين في ذات الوقت أحدهما ممثل السلطة وآخر حماس وتحالفها...والفضيحة أن الطرفين قالا إنهما موحدان ضد "صفقة ترامب"...في عار أكثر من هيك!

**اقطعوا لسان "ثرثرة" الفساد بـ "من أين لك هذا" يا هذا!**

كتب #حسن_عصفور/ تحتل قضية الفساد داخل مؤسسات سلطة رام الله، أجهزة وأفراد، مكانة هامة في النقاش المجتمعي مؤخرا، وربما أصبحت القضية الأهم التي يتم التعامل معها، نظرا لما ينشر من ارقام مثيرة، وما كان من فضيحة رواتب الوزراء ومن هم في مكانتهم، وامتيازات خاصة خارج القانون، بمعرفة رئيس السلطة وموافقته، نموذج خاص.

وجاءت الوثيقة "المزورة" التي نشرتها وسائل التواصل الاجتماعي، حول أملاك حسين الشيخ مسؤول التنسيق مع دولة الكيان، وعضو مركزية فتح (م7)، وسرعة نفي إعلام السلطة الرسمي لتلك الوثيقة، لتكشف أن المسالة تستحق التوقف أمامها بعيدا عن "الهرطقات"، التي تحاول بعض أوساط سلطة رام الله، والفريق الرئاسي نشرها.

(للعلم النفي لم يكن لما ورد بالوثيقة من أملاك واستغلال نفوذ بل لوجود الوثيقة... والفرق كبير جدا بينهما)

محاولة البعض ربط فتح ملفات الفساد في مؤسسات السلطة وقيادتها، بموقف عباس من الصفقة الأمريكية ورفضه لها، تمثل قمة السخافة السياسية، بل حركة إثبات أن الفساد له محام مجهول، يقف خلفه تهمة التساوق مع المشروع الأمريكي، ولا نظن ان ساذجا من بني فلسطين، غير الفاسدين واهلهم يمكنه تصديق تلك الشائعة البلهاء.

مسالة الفساد لا تحتاج لإثباتات، فمن أبرز ملامح هرمونات تشجيع الفساد، هو غياب القانون والرقابة عن أي عمل حكومي وغير حكومي، فالرئيس عباس أوقف كليا العمل بالقانون الأساسي، واستبدله بمراسيم أو قرارات لا مرجعية لها، سوى الهوى الشخصي، كرها ومحبة، وانتهت مؤسسات الرقابة مع حل المجلس التشريعي أو إنهاء عمله بشكل غير قانوني، وتعيين الأشخاص دون أي ثوابت محددة، واستمرار البعض منهم لسنوات تفوق العشر في مراكزهم فقط لأن الرئيس يريد، دون أي مصوغ للقدرة والكفاءة.

الفساد ليس سرقة أموال فحسب، بل هو أكثر شمولية، وهو سرطان لم يعد من الدرجة البدائية، بل بات واضحا للعيان السوي، وليت البعض يتذكر، كيف أن رفيق النتشة تم تمديد ولاية رئاسته لـ "هيئة مكافحة الفساد" مخالفة للقانون، في تكريس للفساد القانوني، فهل له ان يملك قدرة محاسبة فاسد يحظى بغطاء "رسمي".

قطع رواتب آلاف الموظفين، واحالة آلاف أخرى الى التقاعد بشكل غير قانوني، وحظر عشرات المواقع الإعلامية خارج القانون، ومحاربة كل معارض لسياسة الرئيس عباس، بل أصبح المطالبين بتطبيق قرارات "المجالس الوطنية والمركزية" بفك الارتباط مع إسرائيل ووقف التنسيق الأمني، ملاحقا بتهم "تعكير السلم الاجتماعي".

ولنفترض ان فتح "جبهة فساد" مؤسسات السلطة رئاسة وحكومة، جزء من خطة الضغط على الرئيس عباس وموقفه "البطولي" الرافض للصفقة الترامبية، فالأجدر وسريعا الرد على تلك الجبهة، والتي قد تتسع سريعا جدا، لتشمل عائلة الرئيس شخصيا، ومستشاره الاقتصادي الأبرز محمد مصطفى، الذي لا يعرف أهل فلسطين كم هو راتبه ومخصصاته الامتيازية، وكيف له ان يكون رئيسا لمؤسسة حكومية وذاته رئيسا لمؤسسة غير حكومية اسمها "مؤسسة محمود عباس"، كما هو جبريل الرجوب أمين سر مركزية فتح (م7)، حيث يشعل مناصب حكومية وغير حكومية في ذات الوقت مخالفة ناطقة للفساد القانوني.

لماذا لا تتشكل هيئة خاصة، لتدقق في كل ما هو منشور عن قضايا فساد قانوني ومالي واستغلال نفوذ، وتبحث مسببات الحفاظ على "شخصيات محددة" في

مواقعهم أكثر من عشر سنوات، دون تبرير منطقي، وتفتح باب السؤال التقليدي جدا، "من اين لك هذا" يا هذا.

فمثلا حسين الشيخ يقال إنه يمتلك عقارات يعرفها كل أهل رام الله، ووردت أرقام في "الوثيقة المزورة"، لما لا يتم التدقيق فيها وهل حقا هناك أصل أم هي إشاعة.

مثال لا أكثر لعشرات من الأسماء السياسية – الأمنية هم وعائلاتهم التي أصبحت في مرمى نيران "جبهة مكافحة الفساد"، وكلها معلومة للمواطن، ولن تتوقف مهما حاول البعض ربطها بموقف من صفقة ترامب، لان الناس لها عيون ولم تصاب برمد يعميها عن رؤية الواقع.

تشكيل لجنة "من اين لك..." ولجنة مراجعة مسببات التمسك بشخصيات محددة في مناصب خارج الرقابة، هو السلاح الوحيد للرد على أي قول سيقال وربما لن توفر أحد من الرئيس الى الغفير، كما يقال دوما.

الرد القانوني هو الحل، غير ذلك أنتم فاسدون او شركاء فيه او مصابين بعجز ملاحقته، وعندها رحيلكم حلال سياسي".

ملاحظة: مفارقة ملفتة، حضور الرئيس عباس حفل تخرج فوج طلابي بمدرسة برام الله، دون غيرها...البعض قال لأن حفيده إبن ياسر كان ضمن الخريجين والبعض بيقول كأنه يقدم شكر خاص لهم على مبادرة لتدريس "أقوال الرئيس" في المنهاج...معقول هيك صار حالنا!

تنويه خاص: إشاعة ان إيران تريد تسليح فصائل في الضفة مسالة يراد بها بال لتبرير حملة إرهاب قادمة ضد كل معارض لمنهج الأمن المرفوض وطنيا...مسالة تستحق النقاش بدل التهبيل الإعلامي!

## "الانقلاب عام على الشرعية الوطنية"...وبعد!

كتب حسن عصفور/ توقف "البعض" الفلسطيني يوم الجمعة 14 يونيو 2019، أمام ذكرى انقلاب حماس العسكري على الشرعية السياسية لحكومتها، ويراها هؤلاء انها نقطة سوداء في التاريخ، وهي كذلك منهجا وسلوكا وأفعالا، ومنها بدأ صفحة مظلمة جدا في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية.

بلا شك، ما كان يوم 14 يونيو 2007، من انقلاب حمساوي و"خطف غزة"، ولا زال حتى ساعته، يمثل جزءا هاما من "النكبة الثالثة الكبرى" التي حلت بالشعب الفلسطيني، ساهم بشكل عملي ترسيخ "لعنة الانقسام" التي مثلت الهدية الأكبر للمشروع التهويدي، وفقا لما اعلنت أوساط إسرائيلية متعددة.

ولكن، من حيث المبدأ، لم تكن الخطوة الانقلابية العسكرية الحمساوية، هي الأولى في مسار الانقلاب عل الشرعية الوطنية (سياسيا وقانونيا)، بل جاءت نتاج لخطوات قام بها الرئيس محمود عباس، سواء بوعي او بدونه، فليست تلك المسألة راهنا، عندما وافق على مطلب أمريكي – أوروبي وتفاهم إسرائيلي على فتح اجراء العملية الانتخابية، رغم الدمار الكبير الذي حل بمؤسسات السلطة الفلسطينية عبر المواجهة الكبرى من 2000 الى 2004، انتهت باغتيال الشهيد المؤسس ياسر عرفات،، وحالة الحصار المالي الذي دفع قوى أخرى لاستغلاله، وتمد خيوطها لتحدث أكبر عملية اختراق في صفوف قوات الأمن الفلسطيني.

رضوخ عباس للطلب الأمريكي – الإسرائيلي بفتح الانتخابات، جاء خلافا للمصلحة الوطنية، وأكملها بعدم وضع الزام "المشاركين" في الانتخابات باحترام القانون الأساسي (دستور السلطة المؤقت) ولا التزاماتها السياسية، وكانت المفاجأة الأولى، ان تتجاهل أمريكا وإسرائيل ذلك، ولم تطالب عباس به، لتفتح الباب لحماس بالمشاركة، وكان الاعتقاد أنها سترفض ذلك، كونها ترى في مؤسسات السلطة نتاج "اتفاق خياني"، وسبق لها أن هددت 4 من قياداتها، منهم رئيسها الحالي إسماعيل هنية بعد أن سجلوا للمشاركة في انتخابات 96، وتحت الإرهاب الحمساوي تم سحب الترشيح.

ولكن جاءت "المفاجأة الكبرى" بموافقة حماس على المشاركة بالانتخابات، دون أي شروط سياسية، بعد ان تدخلت قطر عبر وزير خارجيتها في حينه حمد بن

جاسم لإقناع قيادة حماس بالمشاركة، وأعلمهم بالتفاهم بينهم وأمريكا وإسرائيل. (الخطة كانت جزءا من التحضير لتنفيذ مخطط أمريكي العام للمنطقة أحد أدواته الإخوان المسلمين).

وحدث المتوقع بفوز حماس بأغلبية كاسحة في الانتخابات، بعد ان انقسمت حركة فتح داخليا، وكانت النتيجة، تساوي تقريبا في القائمة النسبية، بين فتح وحماس (43 – 42) من أعضاء المجلس، فيما حققت حماس فوزا مذهلا في الدوائر الفردية لخلافات فتحاوية، لم يعمل عباس على تفاديها، فكانت "قناة الفوز الحمساوي الكبير".

ووفقا للقانون الأساسي (الذي لم تعلن حماس التزامها به) كلفها عباس بتشكيل الحكومة الجديدة، وكانت المفارقة التي لم يتوقف كثيرون امامها، ان خطاب الحكومة الأول الذي ألقاه إسماعيل هنية بصفته رئيسا لها، خالف سياسيا كل التزامات السلطة، ومع انها حكومة تنفيذية لسياسة السلطة، الا أن البيان جاء كبيان رئاسي وليس حكومي، ووفقا للدستور المؤقت وجب فورا رفض هذا البيان، وتوجيهها الى نص القانون، وغيرها يتم تكليف جهة أخرى.

الصمت هنا، كان مفتاح التحضير للانقلاب العام، سياسيا – قانونيا قبل أن يكون عسكريا، وبدأت عملية المساعدة بتنفيذ الانقلاب، بموافقة الرئيس عباس على قرار يسمح لوزير الداخلية الحمساوي سعيد صيام (تم اغتياله لاحقا من قبل قوات الاحتلال) بتشكيل قوة أمنية خاصة بهم "القوة التنفيذية"، في خرق فاضح للقانون، وفتح الباب لـ "ازدواجية العمل الأمني" بين أجهزة حماس وأجهزة السلطة، ومنها بدأت رحلة الانقلاب الشامل.

في 14 يونيو 2007 نفذت حماس انقلابها العسكري، وبدا الرئيس عباس تنفيذ انقلابه السياسي على المؤسسة الشرعية، وتجاهل كليا اتخاذا أي خطوة قانونية ضد الانقلاب الحمساوي، واستمر التعامل، دون فعل رغم "ضجيج الكلام"، وهو الذي كان عليه فورا اعتبار قطاع غزة "إقليم متمرد"، والعمل على ملاحقة الانقلابين، لكنه رفض أي صيغة – مقترح حول ذلك.

ثم بدأت رحلة "التصالح الداخلي" منذ عام 2011، والملفت للانتباه، أن عباس ووفد فتح لم يطالب بإدانة الانقلاب العسكري، ولا محاسبة بعض أدواته، بل

تجاهل المسألة ومضى في التوقيع دون توقف أمام الحدث الأبرز، وفي كل اتفاقات التصالح مرورا باتفاق الشاطئ أبريل 2014، ثم اتفاق القاهرة 2017، لم يتم التوقف جديا أمام "ابعاد الانقلاب العسكري"، بل حافظت حماس على كل ما لها من قوة أمنية خاصة في قطاع غزة، تسمى الأمن الوطني والأمن الداخلي، وكلها من حماس أفرادا وقيادات، الى جانب كتائب القسام والأجنحة العسكرية للفصائل خارج الكوتة التصالحية، رغم انه كان يجب بحثها وفقا لتوافق سابق تم بين حماس والسلطة، بمشاركة الشهيد عبد العزيز الرنتيسي وإسماعيل هنية عن حماس ومحمد دحلان وسمير المشهراوي عن السلطة باتصال مباشر مع الشهيد الخالد أبو عمار.

وخلال تلك الفترة، انقلب الرئيس عباس على الدستور، فأصبحت المراسيم الرئاسية هي القانون، وتعطلت حركة عمل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ولم يعد هناك التزام باي قرار منها لا يروق للرئيس عباس، حتى وصل الأمر بتعطيل كل قراراتها وقرارات المجلسين الوطني والمركزي الخاصة بإعلان دولة فلسطين وفك الارتباط مع دولة الاحتلال.

الانقلاب ليس فقط ما حدث عسكريا في قطاع غزة، بل هو انقلاب شامل، يشارك به طرفا "المعادلة الانقلابية "محمود عباس بصفته وحركة حماس بصفتها"، ما قاد الى تكريس مسار سياسي ظلامي، كان أداة ضرب المشروع الوطني وخدمة للمشروع التوراتي...

الانقلاب عام له طرفان وجب وضع نهاية له...بمراجعة شاملة حقيقية وجذرية لبحث كل مسبباته وسبل علاجه، من السياسية الى البعد العسكري، دون تجاهل "الأجنحة العسكرية" التي يجب أن تكون جزءا من أي توافق قادم...المسؤولية مشتركة والحل يجب أن يكون مشترك، الخطيئة طالت الكل الفلسطيني وعلاجها يجب أن يكون بالكل الفلسطيني...

ذلك سبيل التصالح الحقيقي وغيره ليس سوى ادامة "أمد الكارثة الانقلابية".

ملاحظة: أصدرت حركة فتح (م7) قرارات "تنظيمية" ضد رئيس مجلس بلدي "دير قديس" بالضفة، بعد أن سمح لمستوطنين في مشاركة عرس

ولده...القرارات ما لم تصدر عن الوزارة ذات الاختصاص تصبح "كلامية" لا أكثر.

تنويه خاص: من طرائف مقابلة عضو قيادة فتح (م7) الأحمد مع صحيفة لبنانية، انه يكذب بلا تردد فيما يتعلق بالتنسيق الأمني، ويكشف رداءة فهمه لجوهر قرار الأمم المتحدة 2012 حول دولة فلسطين، لخصه في يافطة هنا وأخرى هناك...الوكسة بلا حدود!

## البيان السوري درس سياسي للفصائل قبل حماس...!

كتب #حسن_عصفور/ ربما يعتبر البيان الرسمي السوري يوم 7 يونيو 2019، بشقيه الإعلامي وإعادة تصريحات الرئيس بشار الأسد عام 2016، مفاجأة سياسية بالمعني العام، بل وربما لم يكن متوقعا أبدا في هذه الأيام، خاصة بعد أن ذهب قادة الحركة بكيل "مديحا" مستعارا من "لغة الخوالي" التي استمرت من عام 1997 عند مغادرة قيادة حماس العاصمة الأردنية والانتقال الى دمشق، كلام منح سوريا بلد المقاومة، وأوحت كل الأقوال أن "الحرارة" بدأت في العودة الى ما انقطع منذ العام 2011 حينما اختارت قيادة حماس المحور التركي – القطري الإخواني، المدعوم كليا من أمريكا وبعض دول عربية لتدمير سوريا وبناء نظام موال.

ولعل المفاجأة تزداد اتساعا مع معرفة، أن المخابرات الإيرانية وحرسها الثوري وحزب الله، هم وسطاء الصفقة التصالحية بين دمشق وحماس، حيث تبحث إيران عن بقاء علاقتها مع الحركة لغاية سياسية معلومة جدا، ورغم كل ما أصاب علاقتها بسوريا وتمحورها في خندق مضاد، حرصت طهران أن تتجاهل تلك المواقف، مع ان نصر الله أمين عام حزب الله كان يتهم ليلا نهارا ذلك المحور بكل الصفات الممكنة وغير الممكنة، ما يكشف أن المسألة ليست سوريا بقدر ما هي إيران ومصالحها، التي تقاس وفقها العلاقات بين الدول والأطراف.

البيان السوري، بما حمله من لغة سياسية واضحة، يمثل صفعة كبرى لإيران وحزب الله قبل حماس، إذ لا يمكن ان تكون سوريا على صواب في موقفها من حماس وإيران موقفها صواب من سوريا بعده، أحدها صواب والآخر خطأ.

ولكن، القيمة الأبرز للفصائل الفلسطينية وحماس، التي تحملها هذه الرسالة السورية سياسيا، هو أن العلاقات مع الدول العربية، او غيرها يجب أن تكون ضمن أسس واضحة ورؤية محددة ترتبط بفلسطين أولا وأخيرا، وكل ما دونها لخدمة هذا المسار، وان تنتهي مرة واحدة تلك العلاقات "التجارية" التي ترتبط بمصلحة ما لغرض ما وبزمن ما، فقد اثبتت تجارب الشعب والثورة، ان فلسطين ليست مركزية لأي نظام عربي، وبالتأكيد لغير عربي، وكل يبحث له منها قدما واستغلالا.

ولسنا في وارد العودة للتاريخ وفتح صفحات سوداء، وبعضها عار قومي لتأكيد ذلك، لكن الحقيقة التي يجب ان يعاد تصويبها، ان العلاقات ترتبط بمصالح دون غيرها، ولذا لا يجب الذهاب ابعد كثيرا من تلك المسالة، وألا نخترع ألقابا وصفات ومسميات لتمرير المصالح الخاصة بين هذا وذاك.

رسالة سوريا تحمل خاصا لحماس بأنها حركة إخوانية بثوب فلسطيني، وأنها لن تتخلى عن ذلك، وبالتأكيد كان وصفا مهينا اعتبارها تخدم إسرائيل، بعيدا عن أي موقف خاص منها، لكن تلك الرسالة الأقسى والتي يجب ان تكون محور تفكير قيادة حماس في المرحلة القادمة.

يمكن للقيادة الحمساوية، ان تستمع للنصيحة الإيرانية وحزب الله بأن هذا بيان غاضب سينتهي مفعوله قريبا، وتتغاضى عن الرد على قاعدة "نريد العنب وليس محاربة الناطور"، وهذا قد يكون صحيحا، وربما تتراجع سوريا في يوم ما عن تقييمها هذا، لكن هل يتم اذابة ما ورد في مضمون البيان السوري، وهل ستنفع معه كل كلمات لاحقة، فالنص الاتهامي تشكيك بوطنية الحركة انتماء وموقفا.

لذا قد يكون البيان السوري فرصة تاريخية للبعض في قيادة حماس لعمل مراجعة شاملة، لمسار الحركة ومواقفها وارتباطها بالجماعة الإخوانية ونسف ثقافة لا تزال هي السيد العام بكل ما يرتبط بمنهجها السياسي، والشعب في الضفة

والقطاع يلمسون ذلك تماما، ان حماس لا تزال حركة إخوانية فكرا وممارسة، وهي تستغل الثوب الفلسطيني لا أكثر.

هي فرصة، ورب ضارة نافعة، لها ان تعيد رسم مسار تاريخي لحماس، وأن تنهي والى الأبد كل ارتباط لها بتلك الجماعة التي أصبحت عمليا جزء من "محور الشر السياسي" في المنطقة، وليت حماس تسلك مسار حزب العدالة والتنمية المغاربي، الذي نجح أن يمزج بين هواه الفكري الإسلاموي والوطنية المغربية وقطع كل وصل بتلك الجماعة، وأصبح الحزب الأهم في التشكيل الحكومي ورئيس حكومتها.

لسنا مع فتح صفحة حساب علاقات حماس الراهنة مع العرب وغير العرب، ولكنها علاقات ليست مرتبطة بالبعد الوطني بقدر ما هو مرتبط بالهوى الفكري.

قيادة حماس امام نقطة فصل أصبح من الضرورة التفكير بها، لتجيب على السؤال المركزي حماس الى اين...؟!

ملاحظة: قصة رواتب الفساد باتت شرعية جدا، مع أنها أصبحت على طاولة الرئيس عباس الذي يريد تمريرها بالصمت...البعض منهم بيقلك "ذاكرة الناس زي ذاكرة السمك" قصيرة...كم أنتم أغبياء!

تنويه خاص: حكاية الدكتور الأشقر مع المحاكم الأمريكية، إبعاد وإعادة رسالة للكل الفلسطيني، لم يجد بلدا يرحب به، ومن وافق كان مزايدة لأنه يعلم ان النتيجة رفض طلبه...حكاية هي ايضا قرصة أذن لحماس!

## التسليح الإيراني في الضفة والاستخدام السياسي!

كتب #حسن_عصفور/ نشطت في الآونة الأخيرة حركة منسوب الأخبار الخاصة بالمشهد الأمني في الضفة الغربية، بالتوازي مع نشاط حركة فضح فساد مؤسسات سلطة الحكم الذاتي ومسؤوليها، ما يدفع للتفكير في حقيقة بعض تلك الأخبار التي تتعلق بالبعد السياسي للمنشور الأمني.

كان مفاجئا جدا، ان تعلن أجهزة السلطة في الضفة عن اعتقال فتاة تنتمي لداعش، ليس لعدم إمكانية وجود ذلك، لكن من الصعب جدا تصديق رواية لمثل هذا التنظيم مختزلا في فتاة عشرينية، الى جانب أن أمن السلطة، بكل مركباته يعلمون تماما ان أجهزة أمن الاحتلال ليست متفرجة على التطورات في الضفة، ولذا من الصعب تصديق رواية الفتاة الداعشية تلك.

ومن الفتاة الداعشية، فجأة وجد تقرير أمني إسرائيلي طريقه الى الاعلام العبري فالفلسطيني عن نشاط "إيراني" مكثف لتسليح خلايا في الضفة، وقدمت خدمات لوجستية عبر وسائل تقنية حديثة، وتمويل كبير.

لا يمكن نفي إمكانية وجود نشاط أمني إيراني في الضفة، لكن التقرير الأمني الإسرائيلي وتعاون البعض الفلسطيني معه، يدفع للسؤال، ما هي الخلايا التي يمكن اعتبارها تطورا في "المسألة الأمنية" بالضفة، وهل هناك "خلايا جديدة" خارج الفصائلية القائمة، ام ان هناك تطور في سلوك الدعم العسكري للفصائل المتحالفة "عسكريا" مع إيران، وهي لم تعد حكرا على حركتي حماس والجهاد، بل فصائل أخرى ومنها قوى مركزية في منظمة التحرير.

السؤال، لماذا نشطت في الآونة الأخيرة، وبعد أزمة السلطة السياسية – المالية تلك التقارير الأمنية، وهل هي ترتيبات في سياق سيناريو تمرير السيطرة الأمنية الإسرائيلية على المشهد العام في الضفة الغربية، في أي لحظة زمنية لمواجهة "الخطر الإيراني"، أم هي جزء من حركة "التنسيق الأمني" لمحاصرة أي تطور في العمل المقاوم، مع تطور العدائية السياسية ضد المشروع التوراتي التهويدي، والذي قد يتطور فجأة لمظهر "انتفاضي" في لحظة ما، خاصة وأن الفلسطيني لم يعد له ما يخسره أكثر.

وبالتأكيد، لا يمكن الغاء محاولة أجهزة امن السلطة استخدام ذلك لمنع حركة التفاعل المتطورة ضد سلوك السلطة المالي وكشف حجم الفساد، الذي وصل الى مكانة لم يعد السكوت عليها مقبولا، مع أزمة مالية يدفع ثمنها غالبية الشعب في وقت تتزايد "ثروة" أهل الحكم، رواتبا واستغلال نفوذ أصبحت على مرأى وسمع كل ذي صيرة، بل وبوقاحة غير معهودة.

الثلاث اشكال متحدة، تقف وراء نشر وجود "الداعشية" والتسليح الإيراني في الضفة الغربية لفرض حالة

"إرهاب" مشترك بين فريقي "التنسيق الأمني" ضد المتوقع غضبا على المحتلين و"بقايا أجهزة سلطة الحكم الذاتي".

ورغم ان المشهد الحالي لا يبدو انه سيقود الى "كسر تابو الصمت الكفاحي"، وان "وحدة العمل المشترك بين أجهزة المحتلين وأمن السلطة" تفرض قدرتها بكل السبل، لكن ذلك ليس آمنا بما يكفي، وقد ينفجر في أي لحظة غير محسوبة، ولن يكون مفاجئا ابدا، ان تحدث حالة توحد تهزم الخوف والرهبة، مع تعاظم درجة الاحتقان الوطني والشخصي، قد تمتد الى قسم كبير من أجهزة الأمن الفلسطينية في الضفة، التي ترى ان قادتها يذهبون بعيدا عن اخلاقيات العمل الذي تأسست من اجله تلك الأجهزة، الى جانب فسادهم غير المعقول، والذي لا يجرؤ احد على محاسبتهم.

نعم، يمكن للتحالف الأمني بين سلطة الاحتلال وأجهزة أمن بقايا السلطة تحقيق بعضا من أهدافه لإرهاب الفلسطيني، ومحاصرة حركة الفعل الكفاحي بتلك الذرائع "الخادعة"، لكن المسار السياسي لا يسير وفقا لخريطة طريق أمن قاصر الرؤية عن عمق الوطنية الفلسطينية.

ملاحظة: كان محزنا جدا بيان حكومة د. اشتية برفضها حملة مقاومة الفساد، وبدل التوحد معها، ذهبت للتشكيك بها وطالبت من يملك "وثائق مؤكدة" أن يأتي بها...الأصل ان تسأل الحكومة الفاسدين عن ثروات فسادهم يا حكومة الرواتب الخاصة والأقدام المغبرة!

تنويه خاص: حزب العمل الإسرائيلي في طريقه الى الاندثار بسبب شخصية قائده المغرورة الغبية...حزب كان الأكبر في طريقه للزوال...تجربة تذكرنا بتجربة مشابهة في بلادنا...غرور فارغ لمسؤول يقود الى كتابة نهاية فصيل تاريخي.

# "المفاجأة الحمساوية" المنتظرة لكسر "عشوائية" رفض ورشة البحرين!

كتب حسن عصفور/ كان التقدير "السياسي"، ان تكون حركة "الغضب الشعبي" ضد ورشة البحرين في الضفة وقطاع غزة، رسالة قاطعة الى أطراف الورشة، تجسد فعلا جماهيريا يصبح "درسا" للرد العملي لموقف "الشعب"، يدفع القائمين على الورشة، والمشاركين بها يفكرون مليا قبل الذهاب في خطوة لاحقة.

حجم التعبئة الكلامية والطلب من المؤسسات الحكومية تسهيل مشاركة موظفيها، كشف كم ان "الغربة السياسية" تتسع كثيرا بين مواقف الجماهير الشعبية وبين "الفصائل" بكل مكوناتها، ولو أصدرت جهة مستقلة إحصائية رقمية لعدد مشاركي مظاهرة رام الله "المركزية" لاكتشف انها أقل بكثير من عدد بعض الوزارات، ويبدو ان الخروج من "الدوام الرسمي" جاء فرصة للتسوق وليس للتظاهر.

غياب المشاركة الشعبية في "المظاهرات المعلبة"، لا يعني موافقة للورشة الأمريكية في البحرين، لكنها تعبير على رفض صريح لسلوك "سلطة رام الله أولا"، ولفصيلها الحاكم فتح (م7) ثانيا، وغيرها من المكونات السياسية لعدم تعبيرها عن حقوق الانسان الحياتية والحريات التي باتت كارثية.

الغياب الشعبي عن مسيرات تحت رعاية كل القوى، كما قالت البيانات التي احتلت مواقع الاعلام كافة، هو أخطر رسالة يمكن ان تصدر في توقيت الورشة، كونها تكشف "عزلة" حقيقية بين الممثلين ومن يمثلون، وان أدوات الرد ليس لها انياب يمكنها ان تسقط ما سيكون لاحقا.

ويبدو أن خبر الغاء الإضراب العام يوم الثلاثاء، بطلب رئيس الشاباك الإسرائيلي من رئيس سلطة الحكم الذاتي ورئيس حركة فتح (م7)، ترك أثره الكبير على المشاركة الشعبية في "مسيرات الغضب"، كون القرار اظهر ان "المعارضة الرسمية محكومة بآليات التنسيق الأمني، وليس "التنسيق الوطني".

وبالتأكيد، ساهمت تصريحات قيادات فتحاوية من تيار الرئيس عباس ضد حراك الشباب الرافضين للفساد، ووصفوهم أي حراك أو حملة لمواجهة الفساد الصريح "خدمة" للمخطط الأمريكي، مقولات ليس ساذجة فحسب، بل تشير الى ان

المسالة المركزية لهذه المجموعة ليست مواجهة الصفقة الأمريكية ومخاطرها، بقدر ما هو "حماية مصالحهم" التي باتت مهددة تحت ضربات شباب "تمرد" على البلادة الفصائلية، وقرر ألا يقع ضحية أكذوبة "الثابت على الثوابت"، وهو أول من كسر كل الثوابت.

ما حدث يجب ان يكون هو الحدث الذي يجب التدقيق في جوهره، ولماذا هذا الغياب الشعبي لمواجهة واحدة من أخطر مشاريع تصفية القضية الفلسطينية، بل ومكتسبات الثورة الفلسطينية خاصة في البعد الكياني، وإعادة القضية الفلسطينية الى بعد "وصاية حديثة" تكون دولة الكيان أهمها، وهو ما أعلنه صراحة نتنياهو حول السيادة الأمنية، فيما قطاع غزة يعيش "حالة كينونة خاصة"، بعيدا عن رفض أو قبول حماس، لكنها واقعيا ستتعامل مع كل منتجات تلك الصفقة.

فيما تعيش "الضفة والقدس" واقع التنفيذ العملي للصفقة الأمريكية، دون إذن سياسي من السلطة الفلسطينية، بل وعمليا بصمت منها.

الدرس الأول من طبيعة "الغضب الشعبي" هو ان "العشوائية السياسية" هي الناظم الأساسي لحركة الفصائل والقوى، وأنها لا تزال تعيش مرحلة تخبط بين الشعار والشعار، ولم تفكر بعد في كيفية تقديم تصور شمولي جاد لعملية الإنقاذ الوطني، ودون ان يكون هناك غلق لباب الانقسام ستصبح كل الخيارات كذب وكذب.

دون إعادة بلورة الموقف الوطني العام، وبلا أي تعقيدات تستند الى برنامج المنظمة، وما عرضه رئيس حركة حماس مؤخرا مع الصحفيين الأجانب من محددات سياسية وموقف قاطع بهدف المرحلة السياسي، نحو إقامة دولة فلسطينية تتوافق مع قرار الأمم المتحدة.

ربما يحتاج الأمر مفاجأة سياسية من حركة حماس بحكم انها سلطة الأمر الواقع في قطاع غزة، بأن تفتح القطاع بكل أبوابه لعودة الرئيس محمود عباس بصفته رئيسا لدولة فلسطين، ومنها يعلن تشكيل حكومة الدولة الفلسطينية التي ستقود مرحلة المواجهة الوطنية الكبرى...

مفاجأة قد تربك كل الحسابات، كونها خارج النص البليد السائد، ومنها سيتم فرض تفكير جديد لكل من اعتقد ان فرصة الخلاص من المشروع الوطني الفلسطيني بدأت...

نعم، المفاجأة الكبرى بيد حماس الآن وليس غيرها، فهل تحدث!؟

ملاحظة: مسيو كوشنير بقلك الحل مش حيكون على أساس مبادرة السلام العربية، لكنه سيكون وسطا بينها والموقف الإسرائيلي، على أساس أن المبادرة مش وسط الوسط...هو الغبي ام المستعمين له!

تنويه خاص: يبدو أن الـ 100 مليون دولار التي حكوا عنها لن تصل الى موازنة السلطة بعد، ولكن هل ستصل لاحقا ام انها ستعلق الى حين ما بعد الورشة...على قاعدة لكل ورشة ثمن!

## المواجهة "الثورية جدا" بسلاح "سوف وندرس"!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن قيادة حركة فتح (م7) بدأت تستشعر مخاطر قوة "الحراك العام ضد الفساد"ـ فاستنفرت ذاتها لتفتح نيرانها ضد المطالبين بتصويب المسار، وتتهمم بأنهم يبحثون عن "إضعاف القيادة" في مواجهتها للصفقة الأمريكية.

لا شك، انها عبارة غاية في السذاجة، وهي مستهلكة منذ القدم، فكل حاكم فاسد يتهم من يتهمه بأنه يهدف الى "تقويض" الاستقرار أو إنهاك "المواجهة"، ومع ذلك تطرح تلك الحملة الممنهجة، سؤالا الى من يتحدث عن "المواجهة" للصفقة الأمريكية، ما هي السبل التي ترونها قائمة فعلا لتلك "المقاومة".

ودون التوقف كثيرا، ان الصفقة عمليا لم يبق منها ما تنتظره دولة الكيان "فلسطينيا"، فقد حصلت على أكثر ما تمنت، وبدأت تبني "دولتها الجديدة" وفقا لما حصل واقعيا، في الضفة والقدس مع تعمق التقاسم الوظيفي أكثر فأكثر داخل الضفة بين سلطتي الاحتلال و"بقايا الحكم الذاتي"، وتعزيز الانقسام الفلسطيني –

الفلسطيني وبين الضفة والقطاع، ولا نعتقد ان تهويد القدس والبراق بات "كلاما" وليس واقعا امام أعين وبصر تلك "القيادة المجاهدة".

ومع هذا هل حقا هناك أي شكل كفاحي، او وسيلة يمكن لدولة الكيان وسلطات احتلالها، أو الإدارة الأمريكية تحسب لها حسابا وتفكر قبل المضي بها، او قبل اتخاذ مزيدا من قرارات التهويد.

كل ما يمكن أن تقرأ هو "هناك استعداد" و"القيادة تفكر" و"القيادة تدرس" و"سوف" وكل مشتقات الأفعال المستقبلية، حتى اللقاءات المفترض انها دائمة ومفتوحة، لم تعد قائمة، بل تغييب الإطار الرسمي أصبح هو القائم، بدل أن يكون دائم الانعقاد لمواجهة كل تطور ووضع ما سيكون من فعل أو حركة خاصة مع التطورات السياسية المتسارعة.

هل يعقل أن يجد "الرئيس العام" محمود عباس وقتا لاستقبال وفد يهودي أو رجل أعمال إسرائيلي ويحضر لساعات حفل تخرج "حفيده"، ويستقبل العاملين في الإذاعة والتلفزيون التابع له ساعات بين مزح ومداعبة وتصوير، ولا يجد أي وقت لعقد اجتماع خاص للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أو أي إطار يراه مناسبا له، كي يبحثوا مستجدات المشهد، الذي يتحرك بسرعة تفوق كثيرا جدا قدرتهم على المتابعة وليس الاستيعاب.

من هي الجهة التي يمكن لها أن تتعامل بأي جدية بموقف "جعجعة" لا أكثر، وفي غياب كل الأطر التي هي من حقها تحديد المسار والرد.

الـ "قيادة" غير موجودة أصلا وهي وهم لا أكثر، هناك فرد يدير ظهره لكل عمل مشترك ولكل الأطر، فالقيادة إطار ونقاش وفعل، وليس كلمة واستجداء.

أما الأسلحة الذرية التي تمتلكها، من طراز "سوف" و"ن..." و"حيث" و"ربما" و"لعل" لن تجد من يشتريها بـ "نكلة"، خاصة مع تغييب أي جهة صاحبة قرار حقيقي تلزم كل القوى الوطنية، ومع رئيس لا يحترم أي مؤسسة شرعية.

مواجهة الصفقة الأمريكية ليس أغنية أو هتاف، بل رؤية شاملة محددة الأركان، مضمونا وأدوات، وليس تغريدات ترسل وتنقل، ويصبح أهلها غاية في السعادة

بأنها تنشر في وسائل الإعلام، فيعيدون نشرها مرارا وتكرارا وكأنهم غير مصدقين أنها "ستنشر".

ابحثوا عن "ذاتكم" التائهة أولا، وعندما تجدونها يمكن لكم أن تفكروا كيف لكم أن "تواجهوا" ما تقولون أنكم اسقطتوها...فكفاكم "ثرثرة" على شاطئ الصفقة!

ملاحظة: ما حدث أمام مقر أمن وقائي السلطة في نابلس من اعتداء إسرائيلي ورد عليه، حاولت أوساط السلطة أن تصنع منه "حدثا"...الغريب ان الدفاع عن الذات بات بطولة، والأغرب أن تستمر حركة التنسيق الأمني بينهما بدلا من "تعليقها" اقله 24 ساعة احتجاجا.

تنويه خاص: أحيانا القوى السياسية تصدر بياناتها وشعاراتها دون تدقيق، فتقول لا لضم الغربية، والحقيقة ليس مطلوبا ضمها، بل تهويد جزء منها، ضمن مشروع إقامة "دولة اليهود"...التدقيق مهم كي يدرك العدو أننا نعلم ما نقول...واضح!

## الموقف الفلسطيني الرسمي والفصائلي قاطرة تمرير صفقة ترامب!

كتب حسن عصفور/ لا يمكن لك أن تفهم كيف يخرج الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية في رام الله، وكذا وزير خارجية السلطة بالترحيب ببيان القمة العربية في مكة، بل ويعتبرانه انتصار للموقف الفلسطيني، رغم انه لم يرد به كلمة عن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي، ولو بالسهو السياسي...مع أنه كان لهما أن يكتفيا بالإشارة لبيان قمة مكة الإسلامية الذي تطرق الى القضية الفلسطينية من مختلف جوانبها.

ولكن، كشف بيان مكة الإسلامي، انه ومع كل ما ورد به من "نصرة لغوية" للقضية الفلسطينية (التي كانت مركزية)، انه لم يحدد خطوة عملية واحدة ولا أي إجراء يمكن ان يكون، والفضيحة انه تحدث عن القادم وتناسى بشكل "استغبائي" كل ما حدث خاصة من الإدارة الأمريكية، نحو القدس ونقل السفارة والاعتراف

بالرواية اليهودية حول البراق، وتهويد الضفة الغربية، الى جانب الإجراءات العملية ضد الأونروا...

كان المنتظر أن تتقدم فلسطين بخطوات تنفيذية عملية للرد على القرار الأمريكي، كما سبق بالخطوات التهديدية ضد البرازيل وغيرها، فدون ذلك تصبح كل البيانات بلا قيمة سوى للذكرى يوما، وللبعض الباحث عن سرد التاريخ عبر نصوص وليس خطوات عملية.

الوفد الفلسطيني، يعجز عن تقديم أي آليات عملية لمواجهة الصفقة الأمريكية الكبرى (صفقة ترامب)، لأن أي مسؤول عربي سيسأل رئيس السلطة محمود عباس، ماذا فعلت انت وغيرك من الفصائل الفلسطينية سوى كلام بكلام، حتى قراراتكم لم تنفذوا منها قرارا واحد، وكل تركيزكم البحث عن مصادر مالية لا أكثر باسم شبكة الأمان، رغم ان هناك حل هو الأكثر منطقيا بالتراجع عن القرار غير المفهوم برفض استلام أموال المقاصة.

هل يمكن لأي دولة عربية، او حتى الجامعة العربية أن تقر برنامج عمل فاعل ضد الولايات المتحدة كشكل من أشكال الرد على خطواتها المعادية للقضية الفلسطينية، وهل لها أن تقف تهدد أمريكا بأن مصالحها الاقتصادية قبل الديبلوماسية ستكون عرضة للخسائر، فيما لو أصرت على مواقفها من القدس والتهويد وقضية اللاجئين، وهي الدول التي ترى فيها "الحامي العام" لها من "الخطر الإيراني"، بل أن ترامب من يطالب بالدفع له ثمنا لتلك الحماية...

ولنتجاهل قليلا الموقف الرسمي العربي، هل هناك أي حركات تفاعلية شعبية حقيقية في المنطقة العربية ضد المصالح الأمريكية بعد قراراتها الخاصة بالقدس، هل هناك أي حركة شعبية كان لها أن تربك واشنطن، وتعيد حساباتها تقديرا لمضاعفات القرار... بالتأكيد لا، واي مسيرة حدثت كاستعراض سياسي لم تكن ضد أمريكا بقدر ما هي ضد الداخل العربي أو الفلسطيني، حتى مسيرات يوم القدس تلمس انها ضد العرب وليس ضد أميركا علما بأنها محدودة، ولم تصل الى أي مؤسسة أمريكية.

بالطبع، ونظرا لـ "هزالة الموقف الفلسطيني" رسميا وفصائليا، لن تجد أي فعل حقيقي ومؤثر ضد المصالح الأمريكية في المنطقة، او غيرها ممن يفكرون بذات

الخطوات، وكل حديث عن "المقاومة" بكل أشكالها ليس سوى مقاومة عبر بيانات تكتب بلا أي ضغط أو حضور...

الرسمية الفلسطينية مصابة بـ "زهايمر سياسي" في أعلى مراحله، تتحدث عن الرفض بكل اللغات سوى اللغة العبرية، حيث تتواصل مع العدو المحتل بكل شكال "المودة السياسية – الأمنية"، حتى أزمة المقاصة التي صنعت منها "حدثا بطوليا" لتخفي عجزها في الرد العملي لتنفيذ قرارات "الإجماع الوطني"، تتواصل ليل نهار تترجى إعادتها، فريق بدل ان يبحث "فك الارتباط" بالكيان يعمل بكل السبل على تعزيز أواصر العلاقة به ومعه، وعدم اغضابه، كونه يعلم معنى غضب "الشاباك" والموساد وقبلهما جيش الاحتلال!

فصائل تصرخ ليل نهار بأنها لن تسمح للعدو بتنفيذ مخططه، رغم انه قام بتنفيذ ما فاق مخططه، وبدأ الاستعداد العملي لإعلان "إسرائيل الجديدة اليهودية"، ولا تزال الفصائل تصرخ بانها لن تسمح، تهرب من المواجهات الشعبية في الضفة والقدس وتتباهى بأرقام المصلين في المسجد الأقصى يوم ليلة القدر، بأنهم قاربوا نصف المليون شخص، ولم يفطنوا لماذا لا يخرج 20% من هؤلاء في مسيرات شعبية دفاعا عن المقدس الوطني والديني، وهل إسرائيل التي سمحت بالحضور الكبير للمصلين لا تدرك مغزى قرارها، لتظهر أنها ليست ضد النشاطات الدينية، بل هي ضد الأعمال السياسية "العنيفة" وغيرها...

وتكتمل المصيبة أكثر عندما تسمع تصريحات تهدد بقصف تل أبيب لو أنها تطاولت على "المقاومة"، وبصراحة تصريحات تمنح أي عربي كل المبررات ان لا يفعل شيئا وهو يسمع تلك الهلوسات الكلامية...فما دام لكم كل هذه لما الصمت؟!

الفلسطيني رسميا وحزبيا، هو قاطرة تنفيذ الصفقة التآمرية الكبرى قبل العرب، يا قادة فصائل الكلام الخالي من "الدسم الوطني"!

ملاحظة: فضائح حكومات الرئيس عباس تتوالى، من رواتب الوزراء الى بدل أيجار منازلهم...معقول بدأ منسق نشاطات الاحتلال تسريب بعض ما لديه من بعض وثائق كرسالة تحذير...بتصدقوا ممكن!

تنويه خاص: انتهت فعاليات يوم القدس العالمي...طيب وبعدين شو، هل تراجعت دولة الكيان خطوة للوراء...كفاكم "شعوذة سياسية"، تذكروا ما كان يوما حراكا عربيا عالميا لفلسطين وليس لمستغلي قضية فلسطين!

## الى كاتب سعودي...تعلم قراءة شعب فلسطين!

كتب حسن عصفور/ من حق كل مواطن عربي ان يقول ما يشاء رأيا نحو الموقف السياسي الرسمي أو الفصائلي الفلسطيني، مؤيدا رافضا، متأتأ، فتلك ليست مشكلة، ما دمنا نعترف انها القضية المركزية للأمة العربية، حتى لو حاول البعض تجاهل تلك الحقيقة الثابتة، والتي لن تنتهي ما دامت دولة الكيان قائمة كدولة احتلال على حساب الأرض.

ورغم، أن الفلسطيني سيعاقب بكل السبل "غير الأخلاقية"، لو قال قولا ما ورأيا ما حول أي نظام عربي، ولا حق له هو سوى "المديح" والتهليل، وغيرها عليه ان يتحمل ما سيكون من نتائج، وذلك ينطبق على الفلسطينيين العاملين في بلاد عربية، أو مقيمين في فلسطين التاريخية تحت الاغتصاب والاحتلال، او من هم في منافي هذه أرض.

تلك ليس مسألتنا راهنا، ولكن ما يهمنا أن يخرج صحفي سعودي إسمه محمد آل الشيخ، (شخصيا لم تتح لي فرصة معرفة الإسم أو قراءة ما يكتب قبل يوم 15 يونيو 2019)، ليطلق "فتوى سياسية" مشفوعة بقسم، بأن الفلسطيني يفضل أي بلد خليجي مقيم فيها على العودة لفلسطين، الشيخ قال في تغريدته تلك (اقسم بالله لو سألوا جميع الفلسطينيين الذين في دول الخليج: هل تفضل الاستيطان في الدولة التي انت فيها ام تفضل العودة لفلسطين؟.. ستجدهم جميعاً وبلا استثناء لا يريدون العودة ويفضلون الاستيطان ...).

سنترك جانب الاستخفاف في الحديث عن الكل الفلسطيني واستخدماه تعبير يكشف عن فهم غريب للعلاقة بين الفلسطيني والبلد العامل بها، ونضع جانبا انه تحدث نيابة عن الفلسطينيين، وليس مهما كثيرا قسمه "الديني" فتلك باتت من

مظهر لم يعد يحمل أي مدلول للمصداقية، فكل حاكم ومسؤول فردي يلجأ أيضا الى "الدين" يقسم ويقسم" وقسمه يبقى حيث كتب أو قيل.

بعد بحث عن الشخص الذي تطوع ونصب نفسه قارئا لـ "الفنجان السياسي"، تبين انه يكتب في جريدة اسمها "الجزيرة" تصدر في السعودية، والحق انه كشف عن كمية جهالة سياسية – ثقافية عن الشعب الفلسطيني، يحتاج الى طلب مدرس تاريخ مع شراء كل كتاب له صلة بشعب فلسطين، والاستماع الى كل تراث الغناء والموسيقى الشعبية وربما بعض أناشيد الثورة.

بالتأكيد، لا ينكر أي فلسطيني ما للدول العربية من "فضل استقبال" فلسطينيين ذهبوا للعمل، خاصة بلاد الخليج، وتحديدا في بدايات تكوينها الحديث، وربما هو أحد تلاميذ مدرس فلسطيني، او والده أو أي من اقاربه، فأبناء فلسطين كان لهم بالمقابل فضل المشاركة في بناء مؤسسات دول والمشاركة في تعليم أجيال، ولم يكن وجودهم هناك "عمل خيري"...عمل مبدع مقابل، مع سلوك لا زالت الغالبية من أهل تلك البلاد تراه الأكثر تقديرا.

أن يذهب آل الشيخ الى الجزم القاطع، بأن كل الفلسطينيين المقيمين في بلاد الخليج يفضلون "الاستيطان" فيها على العودة الى بلدهم الأم، لهو قول جهول جدا جدا، ولن نقف عند استخدامه تعبير الاستيطان غير الأخلاقي، لكن أكد أنه لا يعلم شيئا عن حقيقة الفلسطيني الانسان، والهوية، وليته يزور أي بيت من بيوت فلسطيني الشتات ليدرك عمق الانتماء للأرض والوطن، فلن يخلو منزل من أثر تراثي وثقافي لفلسطين، بل وان غالبية من يعيشون خارج فلسطين، يصرون الحديث بلهجتهم الأم.

عشق فلسطين، انتماء وليس وظيفة يا هذا، ولولا ذلك الارتباط الروحي، وعشق الرابطة بين الانسان ووطنه لأصبحت فلسطين خبرا من الماضي على ضوء مؤامرات لم يتعرض لها شعب آخر.

نعلم، ان بعض "فاقدي الانتماء"، يحاولون القفز من "حضن" عروبي الى ما هو نقيضه، وأن هناك تيار اصابته لوثة كارهة لفلسطين محبة لغيرها، استغل زمن الانحدار الراهن، وخنوع أدوات العمل الرسمي الفلسطيني لحسابات غير وطنية، ليمارس بث سموم حقد على من هو "تاج" في مسار الشعب وفخر لأمة، وتاريخ

الأمم والشعوب لا يقاس بـ "رصيد في بنك"، بل بـ "رصيد كفاحي – سياسي وثقافي". وفلسطين رصيدها يحتاج غيرها دهورا للحاق به.

وردا على قسمك، لو خير أي فلسطيني ان يموت متسولا فوق تراب وطنه، على ان يقيم "غريبا" في أي بلد كان لاختار الموت... على آل الشيخ أن يبحث مسببات ذلك "العشق الفلسطيني لفلسطين"...فلسطين وطن وهوية وروح، وهو ما يفتقده كثيرون من المدعين بأنهم "مواطنين" في دول!

قامة الفلسطيني وهامته أعلى كثيرا من المساس بها يا هذا!

ملاحظة: نتنياهو المطارد بتهم فساد بالجملة يهلل ليل نهار بعلاقاته مع الدول العربية... مع هيك لا يملك من يتحدث عنهم جرأة كشف علاقاتهم "السرية" مع الكيان، وهاي وحدها بتبين كم أن فلسطين مرعبة وجدانيا يا بيبي!

تنويه خاص: زيارة الشيخ الصباح أمير الكويت الى العراق "تاريخية"، لكسر كل تراكم نتج عن "ورطة الراحل صدام" بفخ أمريكي...زيارة لها الكثير سياسيا!

## دون تنفيذ قرار 67/19 وفك الارتباط مع الكيان لا "أمل وطني" منظور!

كتب حسن عصفور/ لم يعد مجهولا ابدا، ان دولة الكيان تعمل بكل السبل الممكنة على تكريس الفصل السياسي – الجغرافي بين الضفة والقطاع، فذلك هو السلاح الأهم لها لتحقيق "انتصار تاريخي" بإقامة مشروعها التوراتي في "دولة اليهود"، ولم يعد يفصلها كثيرا لإعلان ذلك رسميا، وتصبح حقيقة قائمة، مقابل تشتيت الأمل الوطني في بناء دولة فلسطينية تحتل مكانة سياسية – تمثيلية في الأمم المتحدة، لكنها كحالة كيانية تتبخر رويدا رويدا بمشاركة فلسطينية في ذلك.

المسألة ليست للنقاش فكل ما يدور عمليا ينطق بتلك "الحقيقة"، ان دولة الاحتلال استطاعت بمساعدة فلسطينية على كسر ظهر المشروع الوطني والقرار الأممي الذي تم إقراره عام 2012 الاعتراف بفلسطين دولة ضمن قرار 19/ 67، وكان التقدير أن يبدا تنفيذه مباشرة لتطويق الهدف التوراتي، وقطع الطريق على أي

محاولة لتدمير الكيانية الفلسطينية، وكان لذلك التحرك أن يحقق نجاحا هائلا، واعترافا بالدولة فورا ما يفوق عدد المعترفين بدولة الكيان الإسرائيلي.

رفض رئيس السلطة ورئيس "الدولة" محمود عباس القيام بذلك طوال سبع سنوات، ومنع أي محاولة لتنفيذ كل القرارات التي تطالب بها، وفك الارتباط مع دولة الاحتلال، ساعد جوهريا في تمرير الصفقة الأمريكية دون أن يتم إعلانها رسميا، بحيث لا تنتظر إسرائيل مزيدا من عناصر تلك الصفقة، بل لعلها لا تريد أصلا ان يتم تقديم "صفقة ترامب" رسميا، وما تريده فقط البعد الإقليمي منها، وليس الخاص بفلسطين، لأنها حصلت على ما لها دون ان تدفع مقابله، وتبدو كأنها تعمل للسلام في حين الفلسطيني يرفض...

عدم إعلان دولة فلسطين خلال السنوات السبع الماضية، كان قاطرة مرور المشروع التهويدي (الأمريكي – الإسرائيلي)، ومنح أطرافه الوقت الكاف لبناء وقائع جديدة في الضفة والقدس.

وبالتوازي مع الهروب من تنفيذ القرار بكل ما يحمله من ابعاد سياسية تؤدي الى فك الارتباط بسلطة الاحتلال، وسحب الاعتراف المتبادل من منظمة التحرير، كان تعميق الانفصال – الانقسام يزيد بالتوازي مع الهروب من تنفيذ قرارات "قلب الطاولة على رأس المحتلين"، التي نالت إجماعا وطنيا لم يتوفر منذ اعتلاء عباس سدة الحكم بعد اغتيال الخالد ياسر عرفات.

دولة الكيان ستتلاعب بالمشهد الفلسطيني، حيث ستعمل على أن تبقى "الحالة الغزية" دون وضوح بين مد وجزر، تسخين وتبريد ضمن رؤية سياسية، وليس كرد فعل كما يعتقد بعض "هواة السياسة"، فلن تلتزم إسرائيل بـ "تهدئة" جدية ما دام المشهد متحرك، لأن استقرار "الجبهة الغزية" قد يفرض معادلة إرباك للمشروع التوراتي في الضفة، لإمكانية استخدام التجربة الغزية كقدوة أن "القوة المعقولة" يمكنها أن تحقق بعضا من أهدافها، فما بالك لو ان الضفة لجات لاستخدام ما لديها من "قوة سياسية شعبية كامنة".

الى جانب أن التهدئة مع قطاع غزة سيمنح حماس وتحالفها "راحة سياسية" ليست مطلوبة في هذا التوقيت، فالتهدئة جزء من "حل شبه نهائي" وليس ترتيب إداري مؤقت، ولذا ستستمر تل ابيب باستخدام "التهدئة – الهدوء" وفقا لما يخدم

سياستها الراهنة، وهي تعلم يقينا أن تغيير "أسس المعادلة القائمة" مع قطاع غزة سيكون قرارا صعبا جدا على حركتي حماس والجهاد وتحالفهما العسكري.

وكل "البيانات الحربجية" لقصف تل أبيب وما بعدها لا تقيم وزنا كبيرا، رغم أهمية السلاح المتطور في قطاع غزة، لكن أي استخدام له في لحظة ما سيكون حربا تدميرية في ظروف هي الأكثر رداءة للفلسطيني، ولا يستغرب أن دولة الكيان تستغله في لحظة ما لشن حرب تدميرية على قطاع غزة، بهدف كسر ظهر القوة العسكرية وأيضا تحجيم قدرة حماس وتحالفها السياسي لتقبل منتجات الصفقة الأمريكية بإقامة كيان غزة الخاص لفترة انتقالية.

لذا فالسلاح الأهم وطنيا لمواجهة المشروع التهويدي بكل مكوناته الأمريكية والإسرائيلية، هو قيام الرئيس عباس بإعلان دولة فلسطين وكل ما يرتبط بها قبل مؤتمر البحرين، قرار سيكون ردا استراتيجيا لحصار المؤتمر قبل أن يبدأ.

استخدموا ما لديكم من أسلحة وكلها فتاكة لو أحسن الاستخدام.... ودون ذلك، سيبقى الموقف الفلسطيني "جعجعة" لا وزن لها...

ملاحظة: من أجل استغلال نفوذ كلف دولة الكيان 15 ألف دولار ستقدم زوجة نتنياهو الى المحكمة مش مئات آلاف دولارات منحت بغير حق لبعض وزراء ومحسوبين ...القانون قانون لمن يريد بناء دولة مش عزبة!

تنويه خاص: عضو مركزية بفتح من نوع (م7) بيغرد أنه مش من حق من يقطع المال عن الشعب الفلسطيني أن يدعو لورشة البحرين...طيب من يقطع رواتب آلاف موظفين ويشارك بحصار غزة لا يحق له الحكي باسم الشعب الفلسطيني، خاصة من هو متهم أصلا برزمة فساد وغيره...مش هيك يا حوحو!

## رفض "الصفقة وورشتها" هل يمنع تنفيذها؟!

كتب حسن عصفور/ منذ أن بدأت أمريكا التنفيذ العملي لخطتها السياسية في فلسطين، منذ عام وقليل، وبيانات الرفض طالتها من كل حدب وصوب، فصائلا وشخصيات وهيئات، وحصر كمية الكلام الذي لعن أهل الصفقة وهددهم بفتح كل أبواب جهنم يمنح الإنسان إحساسا بأن هزيمتها قاب قوسين او أدنى، بل ربما نصر ساحق على مجمل المشروع الأمريكي اليهودي التوراتي في المنطقة ومحيطها.

والأطرف من كل ذلك، هو ان مكونات النكبة الانقسامية يستخدمون ذات المفردات في الرفض، ويصرون بكل "غباوة"، القول بأن "شعبنا موحد"، دون أن يقفوا لثانية واحدة ويفكروا أين هذه الوحدة، ثم يتذكر كل من طرفي المصيبة الى أنه مختلف مع الآخر، فيتهمه بكل أصناف الاتهامات من الخيانة الى التبعية فالذيلية وغيرها من "منتجات" اللغة الانحدارية.

"الحركة الوطنية الكبرى لرفض الصفقة الأمريكية"، لم تترك أثرا ملموسا على أي من جوانب تلك الخطة، بل انها تسير بكل يسر وسلاسة لم تتوقعها، دون أي عائق أو حتى تعطيل، فيما قاربت على وضع نهايتها السياسية على أرض الواقع، وقبل الإعلان الرسمي، في سابقة يمكن اعتبارها تاريخية.

ورشة البحرين تدق أبوابها، ويبدو ان الفلسطيني سيبقى "وحيدا" خارجها، وتلك ليست المسألة، بل الأخطر انه لم يعد يحسب له حسابا سياسيا، او قيمة يمكن اعتبارها ذات أثر عام، لأنه بات هشا الى حد الفراغ.

الحديث عن الرفض لأي خطة، ومنها الخطة الأمريكية عملا جيدا، ولكن ينتهي فعله ومفعوله ما لم يتأثر أطراف الخطة، معديها أو المشاركين بها، أو من يعلن عن مشاركة "استماعيه" (هذه من طرائف العصر العربي) من فعل ملموس، وهذا هو واقع الحال الفلسطيني.

ليس مطلوبا ان تتحدث فقط، او تخرج ضمن "مظاهرات معلبة" بلا روح حقيقية، في شمال بقايا الوطن أو جنوبه، فلو كان الشعب الفلسطيني على قناعة

بصدق الرفض لن ينتظر بيانا من فصيل ليرسم له طريقه، ولم يجلس عاما وأكثر ليخرج بكل عنفوان شعب قدم ما كان خارج كل مألوف سياسي.

طرفي المعادلة، لم يقدما خطوة عملية واحدة لمواجهة المشروع التهويدي والخطة الأمريكية، بل يوما بعد آخر يعمل كل منهما على ترسيخ سلطته المحددة له من قبل سلطات الاحتلال، التي تفرض سياقها الخاص على المشهد، وتتحكم في حركة الموقف.

تيار سلطة رام الله، يعيش وهما بأن أهل الضفة الغربية سيخرجون مؤيدين، متجاهلا أن كل شواهد الحاضر تشير الى إدارة ظهر لسلطة وحكومة تعشش فسادا، وترتكب جرائم إنسانية بقطع رواتب عشرات آلاف من الموظفين وفقا لرغبة فرد، ويحاصر مئات آلاف آخرين بين تقزيم رواتبهم أو تهديدهم، فيما الحريات العامة تعيش حالة هي الأكثر رداءة منذ تأسيس السلطة عام 94، ورئيس لا يقيم وزنا لأي مؤسسة شرعية وليته يتعامل معها كأنها "عزبة خاصة" لكان أكثر اهتماما بها.

فيما سلطة جنوب بقايا الوطن، تحولت الى "حكومة الجامع" حيث بات أميره صاحب السلطة والقرار، هو من يقرر ما يجب ان يكون وغيره ينتظر ما سيكون، سطلة تمارس الفساد ولا تعتبره موجودا، استغلال النفوذ لا سابق له، ولكن الأكثر كارثية، ان "سلطة الجامع" تنتظر فتات ما سيكون لها مشاريع وأموال.

وتكتمل الفضيحة ان يخرج كتبتهم ليترجموا تلك بأنها نتاج "المقاومة" وليس منتج "مؤامرة".

الرفض سهل وغير مكلف ما لم يكن له أنياب، ومسبقا لا أنياب لشراذم، وما لم تحدث "معجزة سياسية"، ما سيكون لاحقا هو كيفية تعايش كل من طرفي النكبة الوطنية مع منتجات "المشروع الأمريكي العام"...

قل كلمتك ولا تمشي، بل انتظر ثم مساعدتك بنجاح "الصفقة" كما لم يتوقع.

ملاحظة: مفيد مراقبة كيف تعاملت حماس مع خطاب هنية للأجانب باللغة الإنجليزية، حيث قال لهم اسمعوا منا وليس عنا، لن نفاوض ولكننا لسنا ضد المفاوضات... مواقف لم تنطقها حماس بالعربي...ليش يا ترى، حزر فزر!

تنويه خاص: دكتور حنا ناصر بيقول اللجنة جاهزة لإجراء انتخابات... طيب مش الأول تفهم من عباس أي انتخابات بدوا...ولو تشريعية لأي "سلطة"، بعض الضفة ام غزة ام هما...واي قانون بيسمح لك أصلا تعمل انتخابات تشريعية لسلطة مش قائمة.

## سقطة سياسية في خطاب هنية تفترض التصويب!

كتب حسن عصفور/ "الدين لله والوطن للجميع"، تلك العبارة كانت دوما سيفا لبتر "العقلية الطائفية" أي كان مصدرها، والتي حاولت قوى الاستعمار بكل ألوانه ومسمياته استخدامها لزرع بذور قسمة شعب وتفتيت وحدة أمة.

ولعل فلسطين، وشعبها من أكثر شعوب الأرض إدراكا لمخاطر تلك الفتنة السياسية – الدينية، عملت قواه الثورية دوما، وفق تلك المعادلة "السحرية" في توزان الثقافة السياسية، "الدين لله والوطن للجميع"، وكرست الثورة الفلسطينية منذ انطلاقتها صورة مشرقة جدا، لوحدة النسيج الوطني دون أي بعد طائفي أو عرقي، وكان من أبرز قادة الثورة والمعهم، الراحل الكبير جورج حبش والقائد الكبير نايف حواتمة وواحد ابرز مناضلي فلسطين الشيوعي فؤاد نصار، ومئات من أبناء فلسطين المسيحيين، ولولا بعض الأسماء المعلومة لما عرفت ديانة الكثير من قيادات الثورة وكادرها...الى جانب أدباء وشعراء وفناني شعب فلسطين.

وحدة مجتمعية سياسية غير طائفية، كانت أحد اهم أسلحة الشعب الفلسطيني في مواجهة الحركة الصهيونية، التي استغلت الدين لخلق "رواية خاصة" للبحث عن "وطن قومي".

ليس مجهولا ابدا، ان حركة حماس وليد شرعي لجماعة الإخوان المسلمين وشعارها "الإسلام هو الحل"، ومنذ انطلاقة الحركة وهي تعمل وفقا لهذا الشعار "الطائفي جدا"، وليس مجهولا طبيعة حماس وبعدها، ولذا هي حركة بلا رؤية فكرية – سياسية واضحة، وتصر على بناء "منظومة مفاهيم" تستخدم "الدين قاعدة لها".

وجاء خطاب رئيس حركة حماس يوم 19 يونيو 2019، ليمثل "استدارة للوراء" ونقطة تكريس لبعد طائفي تحريضي لم يسبق لأي قائد سياسي فلسطيني، أي كان هواه، ان قال ما قال كلاما تحريضيا لغير من هم ليس من "أتباع حماس والجامع".

هنية في خطابه أعاد تقسيم المجتمع الفلسطيني وفقا لمعادلة جديدة، "اتباع الجامع" المباركين غير الضالين، وغيرهم الذي يحملون كل صفات نقيض ذلك، وفتح الباب لتقييم من "طراز خاص" لبناء العلاقات المستقبلية وطنيا، ثقافيا ومجتمعيا، وفقا لمعادلة "الجامع منبع السياسة والقرار".

كل كلمة وردت في خطاب هنية تمثل "قسمة فوق الانقسام، وتحريض على غير أنصار الجامع أي كان فكرهم أو دينهم، بل هو ذاته وضع "السنة" مقابل "الشيعة" فكل منهم له مسجده وجامع، فإلى أي "جامع يميل".

كيف يمكن القول أن " حماس محور ارتكازها السياسي والحكم في المسجد"، هل تدار فلسطين وفقا لتلك المقولة، كلام غريب جدا على الثقافة السياسية الفلسطينية، وهو ليس جزءا من تراث العمل الوطني.

ألا تدرك قيادة حماس ان الداعشية والتطرف والإرهاب تنطلق تماما من مثل هذه المقولات، وتعمل على استغلال الشحن الديني لتكريس كل أنواع التطرف والتشويش في مجتمعاتنا.

لم تكن حماس بحاجة لتلك المقولات الطائفية جدا، بعد ان أصبحت حركة حاكمة، منحها الشعب الفلسطيني "شرعية سياسية" لم تكن جزءا من حلمها بعد فوز على الحركة التاريخية قائدة الثورة الفلسطينية المعاصرة فتح، (دون بحث أسباب ذلك)، لكنها أصبحت حركة حكم، ورغم انها اثبتت فشلا شبه كامل في إدارة

قطاع غزة، ودون "السلطة الأمنية" لما حافظت حماس يوما مضافا على "سلطتها"، ولو انها فتحت باب التظاهر الشعبي بين من لها ومن ليس معها لأدركت يقينا أين تقف فعلا.

ولا نعلم هل تحويل جزء كبير من أهل قطاع غزة الى "متسولين شرعيين" ينتظرون موافقة أمن العدو على فتح حقيبة "المندوب القطري" ليقوم بأكبر عملية إهانة مجتمعية شهدها الشعب الفلسطيني في تاريخه، فعل مبارك!

أما "أم المهازل"، عندما يقال أن وزراء حماس كانوا "مباركين لأن ايديهم متوضئة"، كيف يصل الحال بنا الى ذلك، وكأن الفساد المعلوم لعدد من الأسماء كان "غائبا"، ولا نعلم اين يمكن وضع كل من تم إعدامه من قبل حماس بتهمة التجسس للعدو، وكان من بين نشطاء خلايا الجامع.

لو كان لحماس مسؤولية وطنية لاعتبرت خطاب هنية كأنه لم يكن، وغيره نحن امام "فتنة" قادمة لن تتركها أمريكا والكيان تمر بسلاسة، وهي تعمل بكل سبلها لتنفيذ آخر مراحل صفقتها السياسية "صفقة ترامب"...

الاعتذار ليس عيبا، والتراجع عن الخطأ فضيلة فما بالك لو كانت خطيئة!

ملاحظة: اعتقال الإعلامي أحمد سعيد على خلفية رأي من أجهزة "سلطة الجامع"، يكشف ان الإرهاب سلاحا لن يفارق المرتعشين...صحيح كل وسائل حماس الإعلامية أصابها شلل لساني.

تنويه خاص: أول مسؤول من قيادة فريق الرئيس عباس يقر ان الشق السياسي في الصفقة الأمريكية تم تنفيذه...كلام عريقات يسقط محاولات صناعة "بطل من ورق"...والباقي عند القارئ!

## صمت سلطة رام الله على "وفد فلسطيني في البحرين"...لماذا؟!

كتب حسن عصفور/ لا ضرورة للتأكيد، ان الحملة الرسمية الفلسطينية داخل "بقايا الوطن" ضمة وقطاع وقدس، لم تكن توازي حركة التعبئة العامة لمواجهة "ورشة البحرين"، وقد لا يكون ما حدث في شمال "البقايا" مفاجئا كون السلطة الرسمية تتصرف هناك ضمن "المسموح الأمني" لها، فيما تدير غالبية الشعب قفاه لدعواتها لأسباب معلومة جدا.

لكن الذي لم يكن ضمن الحسابات ضعف حركة التفاعل الشعبي في قطاع غزة مع تلك الدعوات، وربما كان جمهور الفصائل هو الحاضر دون مشاركة حية من غالبية أهل القطاع، وهو ما يجب أن يكون حسابات المراجعة والتدقيق عن مسببات الاحجام الشعبي في هذا الفعل الذي يمثل منعطفا سياسيا خطيرا للمسار التاريخي للقضية الفلسطينية.

ولو اعتبرنا ان أبناء الشعب الفلسطيني، اصابهم حركة يأس سياسي من ممارسات سلطتي الأمر الواقع وتحالف كل منهما، بعدم تقديم أي خطة تحمل "امل وطني" حقيقي، ليس لحل مشكل الفصائل التي باتت مستعصية، بل لكيفية وضع نهاية للحصارين العام والخاص، واستمرار "غوغائية الشعارات" لم تعد فعلا جاذبا، في ضوء ممارسات تمثل عارا لم يعد مقبولا.

وفي خضم "المعارضة العرجاء"، غير الواضحة، فلت الانتباه أن سلطة رام الله، أجهزة ومؤسسات إعلامية تجاهلت كليا نشر أي معلومة أو خبر عن وجود "وفد فلسطيني" من شخصيات تنامى دورها مؤخرا برعاية السفير الأمريكي، أسماء نشرتها غالبية وسائل الإعلام عدا الرسمي منه، وهذا ما يفتح باب التساؤل لماذا؟!

كان من المنطق، ان يفتح الإعلام الرسمي لسلطة رام الله، وكذلك لحركة فتح (م7)، كل نيرانها على تلك "الشخصيات" التي تمثل رأس حربة مسمومة بيد الفريق الأمريكي الصهيوني، نحو الجسد الفلسطيني، حملة تكشف حقيقتهم ودورهم، ومخاطر أفعالهم ضد القضية الوطنية، وأنهم يعيدون الضوء لبعض من حركات سابقة تشكلت عبر تنسيق مع سلطات الاحتلال ضد منظمة التحرير والثورة.

المنطق السياسي، كان يتطلب حرب سياسية – إعلامية لكشف كل ما له صلة بتلك المجموعة التي تعمل تحت الضوء، وليس في الخفاء لخدمة المشروع الأمريكي – التهويدي، حملة متلاحقة كي يدرك أهل فلسطين، من هي تلك الفئة الضالة وطنيا.

ولم يعد مجهولا ابدا، أن هذه الفرقة "المهودة سياسيا"، تتحرك منذ أشهر وتلتقي بشكل منتظم مع مستوطنين ورجال أعمال إسرائيليين، تتم غالبية اللقاءات تحت رعاية السفارة الأمريكية، في تل أبيب، ولم نقرأ يوما خبرا رافضا او مدينا لسلطة رام الله أو فصيلها الأساسي حركة فتح (م7)، لنشاط تلك المجموعة.

سلوك سلطة رام الله وفصيله الرئيسي نحو هذه المجموعة يفتح باب التساؤل، لماذا هذا الصمت، وهي التي تلاحق كل من يعلن رايا لا يكون ضمن سياق الفرد الحكم (محمود عباس)، أجهزتها الأمنية لا تترك مساحة لمن يبحث تعبيرا عن رفض المحتل، وتلاحق أي معارض لسلوك السلطة، تحت مبررات لا تنتهي، بل أن رئيس سلطة الحكم المحدود ذهب الى استخدام "أقذر" أساليب الملاحقة لمن ليسوا معه، وفق مسيرة الطواعية العامة لرغبات سلطة الاحتلال، فقطع رواتب عشرات آلاف الموظفين، والتهديد الدائم بهذا السلاح، فيما لا ينبس حرفا واحدا ضد فئة تعمل تحت ضوء الشمس لتسريب أفعال ضد المصلحة الوطنية العليا.

ليس مطلوبا أن تذهب السلطة لأي عمل تصفية خارج القانون، ولكن لها الحق القانوني – الوطني، ان تحتجز تلك الشخصيات للمساءلة عن قيامهم بأعمال "مشبوهة" تصل الى حد الخيانة الوطنية، والى جانب حملة إعلامية مكثفة ومستمرة حول تلك الشخصيات كي يعلم كل طفل فلسطيني من هم وخطرهم المجتمعي قبل السياسي.

لكن المثير هو الصمت المطلق، وكأن هناك "خط أحمر" ممنوع المساس أو الاقتراب من أي اسم متصل يعمل برعاية أمريكا وتعاون مع "فريق المشروع التهويدي".

هل ذلك تفسير كاف، لا يبدو ولكن يبدو أن هناك جهات رسمية لها مصلحة بنشاط هذه المجموعة، لتقوم بدور لا تتمكن هي من القيام به في الوقت الراهن، ولكنها تنتظر لحظة زمنية ما كي تكون جزءا من "حراك فريق التهويد". رفض

الصفقة الأمريكية ليس بيانا وشتيمة أمام الإعلام، بل منهج كامل يبدأ برفض كلي لها وأدواتها، وحصار كل من يعمل لتنفيذها، مع عل لرفع شأن مقاومة تلك الصفقة، فمقاومتها فعل شمولي وليس "جعجعة من وراء المكاتب".

"فلسطيني ورشة البحرين" ورقة كاشفة لحقيقة موقف سلطة رام الله وفصيلها المركزي، وغيره كلام في كلام...!

ملاحظة: وزير خارجية البحرين يقول أن إسرائيل "وجدت لتبقى" ويريد السلام معها...طيب ليش ما تسأل مين قتل رابين 95 وليش، ومين قتل أبو عمار وليش، واذا هاي صعبة عليك اسال شو السلام اللي بدهم إياه...ولما تعرف اعمل سلامك معهم!

تنويه خاص: شو قصة لقاءات سري مري بين وزير مال حاكم المقاطعة ومنسق العلاقات مع سلطات الاحتلال ووزير مالية الكيان...وليش ما بتنشروا هيك أخبار، لازم اليهود يفضحوا تسللكم...اذا خجلانيين ليش تروحوا...صحيح ليش روحتوا؟!

## صمت فصائل غزة على "سلوك حماس" خطيئة!

كتب حسن عصفور/ المتابع للتطورات في قطاع غزة، يلمس عزوف ملموس من غالبية اهله عن المشاركة في "فعاليات" مسيرات كسر الحصار، التي تحولت الى "حركة فصائلية"، وفقدت أبرز ميزاتها العمق الشعبي، رغم كل محاولات النفخ بسورها.

ولم تكن حركة التراجع الواضحة نتاج "ارهاق" المشاركين من "غير الفصائليين"، بقدر ما هو رسالة غضب شعبية من ممارسات لم يعد الصمت عليها ممكنا، رغم ان التعبير العلني عنها قد يصبح مكلفا، سواء مواجهة مباشرة، وما سيكون من نتائج تفوق كثيرا ما كان في "الحراك الشبابي الأول"، الذي أدى لاستنفار حماس لكل طاقتها العسكرية – الأمنية كي تواجه حالة "الغضب الشبابي".

أو حصار إنساني مضاف لمن ليس على "الهوى الحمساوي" مستخدمين "المال القطري" سلاحا جديدا، حيث لا يتم صرفه لمن لا يكون وفقا "للمواصفات الأمنية"، سلوك هو الوجه الآخر للسياسية العباسية بقطع الرواتب، فكلاهما يستخدم المال سلاحا عقابيا.

تطور السلوك الأمني لحركة حماس، حدد وجهته للمرحلة القادمة في خطاب رئيس حركتها إسماعيل هنية، الذي قسم المجتمع الفلسطيني بين "حكم جامع مبارك طاهر" خالي من "الأمراض الاجتماعية" و "آخرين غير مباركين" قد يفرض عليهم "الحد او الجزية"، لم نعلم بعد ما هي عقوبات من هم "غير المباركين". ولكن بدأت مؤشراته الأولى بمنع عقد ندوة للدكتور إبراهيم أبرش حول الانقسام و"دويلة غزة"، رغم ان الكتاب وزع في القطاع، لكن المنع الأمني جاء ضمن سياق ترتيبات جديدة.

موقف حماس في القرار الأمني، ليس كما حاول البعض تبريره بالحديث عن الانقسام في ذكرى الانقلاب الأسود، فتلك كذبة سياسية صارخة، لكن الحقيقة الناطقة أكثر، هو الخوف من تناوله "دويلة غزة"، وما سيكون من تعريف بمخاطرها السياسية وأنها أحد مكونات "الصفقة الأمريكية الإقليمية (صفقة ترامب).

حماس تكرر ليل نهار أنها لن تسمح بمرور الصفقة، كما غيرها من فصائل الثرثرة اللغوية، ولكنها واقعيا تتعايش معها بكل تفاصيل "البعد الغزي" منها، وقد جاء "الخطاب الانقلابي " سياسيا لرئيسها هنية مع صحفيين أجانب ليكشف رؤية الحركة في المرحلة المقبلة، حيث قدمت ذاتها لأول مرة بثوب "اعتدالي جديد"، طالبناه منذ سنوات، لكنها ادارت الظهر للداخل، وبلورته بأفضل ما يكون "الاعتدال السياسي" في "خطاب الصحفيين الأجانب".

خطاب "المحددات الستة" لهنية هو "تحول دراماتيكي" في مواقف حماس السياسية، وتزامنت تماما بالتطورات نحو "صياغة تفاهمات" مع دولة الكيان، واستباقا لإعلان "صفقة ترامب" في جانبها السياسي بعد الانتهاء من "ورشة البحرين" التي تسير نحو الافتتاح.

لذلك، ندوة "دويلة غزة" يمثل تشويشا لمخطط حركة حماس السياسي في قادم الأيام، لذلك وجب منعها، وهو ما كان يجب ألا تصمت عليه "الفصائل والتيارات والشخصيات" بكل مسمياتها، فتمرير ذلك هو المقدمة الأولى لفرض واقع جديد، سيكون أثره كارثيا.

رفض سلوك حماس الأمني، ضرورة وطنية لمواجهة مخطط تنفيذ "الشق الغزي" من الصفقة الأمريكية، وغير ذلك يصبح الكل شريك في مؤامرة التمرير رغم "الضجيج".

قبل فوات الآوان، واجهوا سلوكا أمنيا له هدف سياسي، ولا تنبهروا كثيرا بهتافات مخادعة، فلا تستمعوا لصوت "الحناجر" فقط، بل انظروا أيضا لحركة الأقدام أين تسير.

ملاحظة: أين وصلت قضية فساد رواتب وزراء حكومة رام الله، شكلها "ذهبت مع الريح" بعد حديث رامي الحمد الله فأخرس "المجعجعين"، ورئيسهم أدار الظهر، وقرر أن كل حديث عن فساد هو جرم وطني...و#شدي_حيلك_يا_بلد!

تنويه خاص: طوال "حكم حماس" منذ الانقلاب الأسود، هل قدمت قضية فساد واحدة لمحكمة، وهل اعتقلت فاسدا وحاسبته كما يقول القانون...معقول كلها حركة مباركة ولا غلطة...مسكين هالشعب على هيك بلا شمالا وجنوبا!

## غطرسة أردوغان...درس الى حماس!

كتب حسن عصفور/ "من يظفر في اسطنبول فإنه سيظفر بتركيا"، تلك أحد أهم مقولات طيب رجب أردوغان، رئيس تركيا الحالي، تشير دون شروح كثيرة الى ان النهاية السياسية لحكمه قد بدأت عمليا، مع فوز مرشح المعارضة الشاب إكرام إمام أوغلو برئاسة البلدية الأهم، والأكثر جذبا للسياحة ومركز الاقتصاد التركي.

ليس فوز المعارض أوغلو هو الخبر فحسب، بل قراءة في أرقام الانتخابات ذاتها هي الدرس الأبرز من "الحدث الكبير" ففي الانتخابات السابقة التي جرت في

مارس 219، فاز إمام أوغلو برئاسة البلدية بفارق 13 ألف صوت، ما فتح باب التشكيك بفوزه من قبل أردوغان شخصيا وحزبه، واستخدم كل أدوات الضغط لفرض جولة إعادة عبر قرار "قضائي" شهد سخرية عالمية.

وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، عمل أردوغان شخصيا على قيادة الحملة الانتخابية لمرشحه بن علي يلدريم، بعد أن طلب منه الاستقالة كرئيس وزراء ليترشح الى رئاسة البلدية الأهم، ما يشير الى قيمة المدينة في حسابات الرئيس التركي، وحاول أن يستخدم كل أدوات الدولة والإرهاب السياسي، بل انه جاهد بكل سبل أن يخلط الأوراق بإدخال مصر ورئيسها كجزء من "حملته" الانتخابية، فكانت الحصيلة أكبر هزيمة انتخابية وسقوط سياسي في تاريخ "داعية كاذب".

أرقام الفوز هي الخبر الحقيقي وهي المؤشر لبداية تحول جذري لوضع نهاية للحكم الأردوغاني، فمن فارق الـ 13 ألف صوت فقط الى أن يصبح ما يقارب المليون (950 ألف صوت)، فارق يفوق الخيال، في أي حساب انتخابي، بان يتحول رقم 13 ألف الى مليون صوت خلال أشهر ثلاثة، رغم كل الحملة "التهويشية للرئيس التركي.

الدرس غاية في الوضوح، أن فارق الأصوات هو الرفض الحقيقي للسياسة الرسمية التركية، التي أدخلت البلاد في كارثة سياسية – أمنية واقتصادية، جراء "فردية حاكم" ومنهج حاول ممارسة أعلى درجات الانتهازية بلباس ثوب "خليفة الإخوان المسلمين"، واهما ان الجماعة وبمال قطري ستكون خلاياه النائمة لتحقيق "حلمه الذاتي" الذي عبر عنه بأحقيته قيادة الدول الإسلامية.

أردوغان قاد حملة عداء لمصر وغالبية الدول العربية، الى جانب توغله الاستعماري في سوريا وعداء غير مسبوق لأكراد تركيا، وقمع متنامي لقوى المعارضة السياسية التركية، أوصل البلاد الى حالة انهيار اقتصادي تاريخي، مع سقوط متسارع للعملة التركية.

التصويت غير المتوقع، ولو تم سؤال أي من قوى المعارضة هل تتوقع هذا الفارق الكبير، سيكون الجوب قطعا بأنه "خيال" لا يسمح التفكير به، لكنه بات حقيقة، لتقول للغطرسة الأردوغانية استعد للرحيل وقريبا جدا.

الدرس التركي، هو الرسالة السياسية الأبرز لحركة حماس في قطاع غزة، التي تحاول أن تختبئ تحت "ثوب الدين – الجامع" لتغطية خيبتها السياسية في إدارة الحكم العام في قطاع غزة، وتصدير حقيقة أزمتها الى غيرها، دون الاعتراف بفشل "غير مسبوق" في مختلف المسارات، سوى مسار القمع الأمني، وتنمية قدرات كتائب القسام، رغم انها عملت على تلويثها بالزج بها في الصراع الداخلي لحماية حكمها المرتعش جدا.

حماس التي لا تعترف بفسادها، وترى انها حركة "ملائكية" ستدفع ثمنا مضاعفا مع أي فرجة أمل" للتعبير عن رأي اهل قطاع غزة، فلا يمكن للغطرسة ان تسود أي كان مظهرها، وكذبة "حكم المقاومة" سقطت بأسرع من صناعة الوهم، وكل مسارات العمل تؤكد انها تخطف قطاع غزة الى مسار ظلامي اكثر سوادا في قادم الأيام لتكريس "كيانية غزة المستقلة".

قيادة حماس، قبل غيرها يجب ن تعي تماما جوهر الدرس التركي ومختلف ابعاده، وتعيد قراءة المشهد بعيدا عن "إكذوبة الحكم المبارك"، وترى خرابها الذاتي قبل فوات الآوان، ومسبقا لن يكون السلاح حلا لمواجهة ثورة غضب قد تنفجر في أي زمان.

بالتأكيد، لم يتم الإشارة الى واقع سلطة عباس، فتلك حمايتها الحقيقية ليس أمنها فقط بل جيش الاحتلال، ورحيلها مرتبط برحيل الاحتلال...المعادلة واضحة!

ملاحظة: إصرار الرئيس محمود عباس على عدم المشاركة في اجتماعات "التنفيذية" رسالة سياسية بأنها لم تعد شرعية...موقف يضع نهاية للممثل الشرعي الوحيد...مبروك لمن انتظر تلك النهاية وعمل لها وعليها!

تنويه خاص: ما كشفه قيادي بحزب الشعب، بأن حماس أزاحت كل متفق حول "مهرجان الكلام" ضد ورشة البحرين يشير انها تستعد لمرحلة التنفيذ لقطف ثمار ما سيكون...وكله بماله

## فريدمان و"الضجيج الكلامي الفلسطيني"!

كتب #حسن_عصفور/ منذ أن تم تعيين ديفيد فريدمان سفيرا في دولة الكيان، كان واضحا جدا انه الأكثر صهيونية في تاريخ الساسة الأمريكان، ولم يختبئ ابدا خلف عبارات الديبلوماسية التقليدية، فأعلن ومارس وتحدث عما يراه كيهودي صهيوني، في قضية الصراع والضفة الغربية والقدس والبراق.

فريدمان، منذ الساعات الأولى لعمله لم يستخدم قط تعبير أراض محتلة، او الضفة الغربية، بل يراها "يهودا والسامرة"، وأن البراق هو "الهيكل المزعوم"، والأخطر أنه يعمل بلا كلل لإعادة بناء "الهيكل"، عمليا على حساب المسجد الأقصى، ورفض "حل الدولتين" واعتبر الدولة الفلسطينية ظاهرة تخلف تعيق إسرائيل.

قال أكثر رداءة مما قاله في مقابلته مع نيويورك تايمز، بحق إسرائيل في ضم أجزاء من الضفة اليها، وهو من قاد عملية نقل السفارة الى القدس واعتبارها "عاصمة موحدة" بعد ان اعتبر القدس الشرقية المحتلة جزءا منها، وأنهى وجود أقدم قنصلية غربية في فلسطين لتصبح جزءا من السفارة الأمريكية بالقدس الغربية، لفرض أمر سياسي على الفلسطينيين التعامل معها، وعلى غيرهم زيارتها عند أي لقاءات أو مناسبات لتكريسها كأمر واقع في التعاملات.

منطقيا تصريحه الأخير، الأقل رداءة سياسية مما قاله سابقا، ولكنه لم يجد ردا او ردعا عما نطق وفعل، فكان من الطبيعي جدا مواصلة حماقاته التي تعادي الفلسطيني، شعبا وإسما وكيانا، هوية ووجود.

فريدمان، يعلم يقينا ان "الهوجة الكلامية" التي حدثت يوم السبت 8 يونيو 2019 حول ما قال، ستنتهي بأسرع مما انطلقت ولن تترك أثرا على أرض الحقيقة، بل وسيقول ما هو أخطر، وسيرد من رد ببيانات تهدد كما لم تهدد سابقا، وهكذا دواليك، فريدمان ومعه الفريق اليهودي التوراتي الأمريكي يقودون مرحلة تدمير المشروع الكياني الفلسطيني تمهيدا لإقامة "دولة اليهود" فوق أرض فلسطين التاريخية، تمنح الفلسطينيين "حكما ذاتيا محدودا" تحت السيادة – السيطرة الإسرائيلية.

فريدمان، يعلم يقينا ان البيانات التي صدرت من "حكومتي الوكسة السياسية" في بقايا الوطن، وكل المسميات الفصائلية لا تساوي درهما في ميزان التأثير الجاد، ويراها تنفيذا عمليا للمثل السائد، "قل كلمتك وسير..."، وهذه مسألة لا تحتاج لإثبات نتاج ما سبق.

المفارقة التي تستحق الانتباه، ليس "الضجيج الفلسطيني"، بل أن كل الغاضبين يتهمون بعضهم بعضا، كل منهم يرى "الآخر" خصما وأداة لتمرير المشروع المعادي ويخدم المخطط ضد الشعب الفلسطيني، محورين ونصف محور من فصائل التكوين الحزبي في "بقايا الوطن" وبعضها خارجا، يطلقون كل ألوان التهديد لأمريكا واعوانها والكيان ومشاريعه، وفي السطر الأخير من بيانات "الجوز الفاضي" يتذكرون أن المطلوب بحثا عن متهم، فيرى الفلسطيني الآخر انه من يعمل لتمرير المخطط، ويضع نقطة في آخر البيان، ويتكل على المولى "السياسي أو الديني" انتظارا لمناسبة جديدة.

من هذا "الغبي" الذي سيتعامل مع أي بيان من هؤلاء بجدية، او يرى فيها حقا تهديدا يمكن أن يضطره على التفكير، أو إعادة النظر في الأمر، وهو يرى مشهدا هزليا لا سابق له في الجسد الفلسطيني، من الانقسام الى التخوين...هل حقا يمكن لهؤلاء ان يحدثوا أي تغيير فيما هو قائم، بعد أن اختبرهم بما هو أكثر خطرا حول القدس والبراق والدولة الفلسطينية.

أما عن الموقف العربي وما هو الفعل الذي سيكون ردا على ما قال، سيكون نكتة لا بعدها لو توقع أي كان موقفا عمليا واحدا ضد أمريكا أو الصهيوني فريدمان، في ظل غياب موقف عملي فلسطيني واحد، هل يمكن لأي دولة عربية أن تعتبر هذا الصهيوني شخصا غير مرغوب به في أراضيها...تخيلوا كم قزمنا الأماني، ولكنها لم تعد ممكنة.

أي فعل أو حساب لفعل لن يكون دون نهاية الوكسة السياسية الفلسطينية، فهي الباب والبوابة، ودونها الكل طبال في "مولد التهويد"...نسمع ضجيجاً... ولا نري طحيناً!

ملاحظة: وزير الخارجية الفرنسي لودريان قال في المغرب عن صفقة ترامب " إذا رأى أحد الخطة الاميركية فليطلعنا عليها مع الشكر"، قمة السخرية السياسية التي تساوي كل أطنان "الهرج العربي وقبله الفلسطيني".

تنويه خاص: أحد مسؤولي المسميات الفصائلية يقول إن هناك استعداد عام للتظاهر عشية عقد "ورشة البحرين"...تخيلوا صار بدها استعداد ولجان وتفكير وخطط وآليات وموازنات...هيك مسؤول وهيك كلام مش "هدية القرن" للعدو!

## قمم مكة...هزيمة فلسطين 2 – 1

كتب حسن عصفور/ عندما قررت العربية السعودية الدعوة لثلاث قمم متصلة في مكة، وهي سابقة تاريخية لم يكن لها مثيل، اعتقد غالبية اهل فلسطين، أن "نصرة سياسية" هائلة ستأتيهم في مواجهة المشروع – الأمريكي – الإسرائيلي، الرامي لتصفية القضية الوطنية ضمن مسميات متعددة ومختلفة، ولتكريس المشروع التهويدي التوراتي على حساب المشروع الفلسطيني.

بلا شك، فالاعتقاد كان ضمن ما هو منطق سياسي، ليس لقيمة فلسطين ومركزيتها في حسابات الصراع الإقليمي فقط، بل كونها القضية الأساس للصراع في المنطقة بكافة اشكاله، منها السلام ومنها الحرب، ولا غيرها مهما تفرعت أو تشعبت قضايا طارئة.

ولكن، المفاجأة "التاريخية" السلبية جدا، هو ان قمتين من القمم الثلاث تجاهلت كليا اسم فلسطين، وليس قضيتها فحسب، بل غابت القدس بكل ما لها من حضور سياسي – ديني ووجداني في ضمير الأمة، التي كان قلبها ينبض حضورا ثوريا من المحيط الهادر الى الخليج الثائر، وكأنها باتت نسيا منسيا حتى رئيس فلسطين بصفته التمثيلية ومكانته السياسية تم التعامل معه كرئيس درجة ثانية، بروتكولا دون النظر للقيمة السياسية لما يمثل، تأكيدا لهامشية فلسطين القضية – والشعب في الذهن الرسمي العربي.

غابت القضية المركزية في الصراع الإقليمي، لصالح قضية خطيرة وهامة أيضا تتعلق بالسلوك الإيراني المعادي لدولة الخليج، وما يشكله من فتح حالة توتر كبير تستفيد منها الولايات المتحدة بالحد الأقصى، وهو ما غاب كليا عن القيادة الإيرانية وتحالفها متعدد الأطراف، بأنها تساعد عمليا المشروع الأمريكي الاستعماري، بعيدا عن كل الضجيج اللغوي.

وللأسف لم نلمس أي رد فعل غاضبة او معاتبة من رئيس فلسطين ووفده المرافق لا تصريحا ولا تلميحا عن ذلك التغبيب الكارثي، بل ان مرافقي عباس السياسيين تفرغوا لتوزيع صوره وبعض من خطابه، وكأنه قام بفتح عظيم ان يقول عن قضية الوطن ما قال، انحدار وانحطاط مركب شهدتهما قمتي مكة (الخليجية والعربية)، وصمت يجب حسابهم عليه ممن يدعون أنهم ممثلين لفلسطين.

وجاءت قمة مكة "الإسلامية" لتنصر فلسطين، عبر اعلان هام سياسيا، حتى لو كانت رصا لعبارات لن ترى النور والتطبيق يوما، لكنه بيان أعاد الأصل السياسي في الصراع الى مكانته الأم، وسيطرت كليا على مجمل مفاصل الإعلان المكي للقمة الإسلامية، كرسالة لواشنطن وتل أبيب، ان الفرح الهستيري الذي حدث لهم جراء تغييب فلسطين لن يطول أمده، بل ولن يتمكن كائن من كائن على فعل ذلك، حتى ولو نجح البعض الجهول سياسيا، بعض الوقت، خاصة مع هزالة الحضور والتمثيل الرسمي الفلسطيني، الذي كان "صفرا حافظ منزله" في التمثيل والتفاعل.

نعم هزمت فلسطين بهدفين لهدف في القمم الثلاث، وخسرت هيبة التمثيل الذي هو من هيبة القضية، لكنها لن تطول كثيرا، وربما يكون لتلك الهزيمة أثر معاكس ليس في فلسطين وحدها، بل في منطقتنا رغم كل ما تعيشه من حراكات ملتبسة الهوية والهدف.

لقد كشفت تلك الهزيمة الكبيرة، أن التأثير الفلسطيني على مسار الرسمية العربية وصل الى نقطة الاختفاء، نتاج الحالة الذاتية التي أنتجتها النكبة الثالثة (نكبة الانقسام – الشرذمة)، والأداء السياسي الذي يمكن اعتباره الأكثر رداءة منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة يناير 1965 برصاصة قوات العاصفة.

(تذكروا دوما ما قالته الأوساط الإسرائيلية بأن الانقسام هو الهدية الأهم للكيان في العشرات سنوات الأخيرة).

الهزيمة السياسية في القمم الثلاث، هي رسالة الى الداخل الفلسطيني، ان الوقت لم يعد كما كان يوما، وبدأ يعمل بأسرع من كل الحسابات معاكسا للرحلة الفلسطينية.

هزيمة قمم مكة جرس إنذار للكل الفلسطيني، ان استمرار المشهد بقواه ومواقفهم وسلوكهم سيقود حتما الى تحقيق "الحلم الصهيوني التاريخي" فوق أرض فلسطين، ليس بإقامة "دولة اليهود" فقط بل بتدمير الكيانية – الهوية الفلسطينية، ورميها من جديد في تيه بلا ملامح.

هزيمة قمم مكة هي جرس إنذار، أن الوقت هو السيف يتطلب "انتفاضة ذاتية فلسطينية" قبل انتفاضة على العدو المركب، انتفاضة تصويب مسار سياسي وأدوات وخلق قيادة تدرك ان القضية الوطنية ليست هواية يمارسها البعض الحزبي...أو تاجر سياسي مسافر بهدفه خارج حدود الوطن.

بلا تردد أنه وقت "قيادة سياسية جديدة"، تدرك أن الوطن ليس حقيبة حزبية مالية...

ملاحظة: نصيحة الى قيادتي حماس والجهاد، أوقفوا تصريحاتكم "الصاروخية"، كونها أصبحت مسخرة، كل تصريخ صاروخي تخسرون معه بقوة الصاروخ ذاته... احتفظوا بها الى يوم الضرورة لو كان هناك ضرورة!

تنويه خاص: حسنا فعل د. محمد أشتية رئيس حكومة رام الله بإرسال قرار رواتب الوزراء الى الرئيس عباس للبت فيها، لكن لو قررها الرئيس هل ستنفذ، وفي حال رفضه، هل ستعاد الأموال التي صرفت باطلا...ننتظر!

## ما بعد "ورشة البحرين"...هل تبدأ رحلة التنفيذ بالضفة؟!

كتب حسن عصفور/ لعل أهم نتيجة سياسية لما حدث في عاصمة البحرين "المنامة"، وورشتها الأمريكية رديئة التحضير، هو التراجع السريع لوزير خارجية البلد المضيف عن مواقف خرجت عن الصف العربي الرسمي وليس الموقف الفلسطيني فحسب، عندما ذهب بعيدا في "منح دولة الكيان" مكانة مميزة، بأنها باقية ومحبة للسلام.

تراجع خالد بن حمد آل خليفة، عما نطق "كفرا سياسيا"، ومحاولته التأكيد، أن بلده وهو مع ما يقوله الفلسطينيون ولا فرض عليهم، بل ذهب الى ابعد من ذلك بوصف ما كان من ورشة بأنه ليس "تطبيعا" مع إسرائيل، ولن نقف كثيرا هنا، وكأن الذي حدث "حفلة سمر" وليس محاولة جدية لكسر ظهر الموقف العام خدمة للمشروع التهويدي، لكن الارتعاش السريع هو ما يجب ان يكون درسا.

الحركة الشعبية العامة، في بلدان عدة، وأضعفها كان في مناطق سلطة الحكم المحدود بعد أن اتفق رئيسها محمود عباس مع رئيس الشاباك أرغمان على "تهدئة الخطوات" كي لا يجلب غضبا لا يحتمله، حركات أثارت مخاوف أمريكية أن تلك الحالة الشعبية قد تذهب بعيدا، وتخرج عن السيطرة، وتعيد بعضا من ملامح الحراك الشعبي العربي عندما كانت الأمة، عدا أدوات أمريكا من أدوات وأحزاب وحركات ظلامية، تهتف من "المحيط الهادر الى الخليج الثائر لبيك عبد الناصر".

ومع ان بعض القوى تشارك لغاية في نفس يعقوب، بروح مصابة بمرض وعقدة طائفية، لكن المشهد قد يذهب أبعد من تلك القوى والأطراف التي تستخدم ببعد غير قومي، ولذا كان لا بد للبعض الذي اعتقد أن المشهد قد طاب للطرف الأمريكي، إدراك الحقيقة قبل فوات الآوان، خاصة بعد موقف روسيا والصين، وهي التي لا يمكن لأي تسوية شرق أوسطية ان تتم بعد اليوم دونهما.

الارتعاش البحراني، لا يعني أن أمريكا ستصاب بذات الرعشة للبعض العربي، بل ستبدأ في التفكير بتحويل ما أشار اليه غارد كوشنير من مشاريع الى واقع، عبر طرق وأدوات قد تفاجئ الجانب الفلسطيني الرسمي.

مع بدايات تنفيذ الخطة الأمريكية التهويدية في الضفة والقدس، وتعزيز فصلها عن قطاع غزة، بدأت واشنطن بوقف المساعدات المالية الى سلطة رام الله، عدا جهازها الأمني، لأنه يقدم خدمات هامة جدا للأمن الأمريكي، ثم أوقفت كل أعمال المنظمة الأمريكية للمساعدات المعروفة باسم "يو أس ايد"، الأداة التنفيذية لخدمة الإدارة الأمريكية في فلسطين.

ولذا ليس مستبعدا أن تبدأ واشنطن، بالسير قدما بتنفيذ مخططها الاقتصادي عبر مجموعة "وفد البحرين" برئاسة اشرف الجعبري، ليصبح هو "العنوان الشرعي" للمساعدات الأمريكية، من خلال المؤسسات الرسمية والخدمية، وتعود الـ "يو أس أيد" للعمل مع هذه المجموعة، ولتكن البدايات من الخليل وبعض بلدات القدس وبيت لحم، خاصة أنه لا يوجد ما يمنع قانونا ذلك، بل لم تصدر سلطة رام الله حتى ساعته بطلب ملاحقة "وفد البحرين" بارتكابه "إثما وطنيا" يستوجب المساءلة القانونية، بل انها تتجاهل كليا نشر أي معلومة عنهم، وكأنها تتسر عليهم لحمايتهم.

تحرك أمريكا لتنفيذ مخططها الاقتصادي في بعض المجالات "الإنسانية"، سيفتح الباب واسعا لتطورات مضافة، وستكون المنظمة الخدمية الأمريكية سلاح الإدارة لتمرير بعض مكونات تلك الخطة ومشاريعها التي أشار لها كوشنير في محاضرته "غير الذكية".

الاستخفاف بما سيكون، والاكتفاء بـ "البعبعة الكلامية" غير المحددة، سيكون القطار السريع لتنفيذ المخطط ببعده الاقتصادي، ودون تحرك سريع وجاد، وقانوني ستكون منظمة المساعدات الأمريكية الأداة التنفيذية لخطة ترامب وبعدها الاقتصادي للتمكين "وفد البحرين" وصناعته بثوب جديد!

ملاحظة: مسؤول حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لينك، قدم خريطة طريق لحل سياسي تستحق الاهتمام، آلية تنفيذية لقرار 67/19 عام 2012 حول دولة فلسطين...يا ريت مجموعة "البرم السياسي" تلتفت لها.

تنويه خاص: العيساوية بلدة مقدسية تعيد روح الرفض الكفاحي للوجود الاحتلالي...هل تفعلها وتنقل شرارتها الى محيطها، ام تكسرها أدوات التنسيق الأمني وأدوات السم السياسي المنتشرة بألوان مختلفة.

## مقترحات لكسر البلادة السياسية في مواجهة الصفقة الأمريكية!

كتب حسن عصفور/ رب ضارة نافعة، كما يقال منذ الأزل، أن أحدثت "ورشة البحرين" حراكا شعبيا ما في فلسطين والخارج رغم ان أضعف نقاط الحراك كان في المناطق التي يفترض انها الأكثر غضبا، في الضفة والقدس، حيث كان محزنا وفقيرا جدا، ولعل القدس غابت عن تلك المشاركة، لكن "هزالة الفعل في الضفة والقدس" لم يحجب حراكا بيانيا وبعضا من شعبيا في مدن عربية وعالمية، منحت فلسطين حضورا ما.

ومن فوائد "الغضب الآني" على ورشة البحرين، أن خرج البعض السياسي ليتقدم بأفكار حول ما يجب أن يكون، انطلاقا من الحقيقة الثابتة، ان الانقسام هو الهدية الكبرى لتمرير مختلف جوانب الصفقة الأمريكية، بعد تنفيذ كثيرها السياسي.

حزب الشعب اقترح ما أسماه "ميثاق شرف" للخروج من المأزق، ورغم ان التعبير ليس موفقا بالمعني الوطني، لكن مضمون الورقة يحمل اجتهادا لكسر الحضر القائم في التواصل، ومع "ميثاق الحزب"، طالب آخرون بضرورة بحث نهاية المشهد دون تقديم أفكار يمكن اعتبارها "ثورية"، غالبها تكرار لما سبق.

وحمل خطاب رئيس حركة حماس إسماعيل هنية في مؤتمر ضد ورشة البحرين، بعضا من أفكار سبق الحديث عنها، لكنه تعاد راهنا في زمن سياسي معقد، جوهر ما تقدم به هنية يرتبط بعقد لقاء بينه وعباس وحركته وفتح (م7)، وترك خيارات متعددة للمكان، بين القاهرة وغزة، وربما الدوحة كخيار مستتر باعتبار الطرفين "شركاء في محبة قطر".

بالتأكيد، هنية يدرك أن عباس وفتح (م7) ليسوا في وضع المسارعة للرد على مقترحه، والذي في جوهره يتجاوز البعد الوحدوي ولا زال يعيش في عقلية "الثنائية الحزبية"، وهي رؤية قاصرة لن تقدم حلا حقيقيا، وكل تجارب الماضي اكدت عقم الحل لارتباطه بـ "ثنائية سياسية" هي أصل المشكلة، وليست أصل الحل الوطني، وهذا ما يجب أن ينتهي من تفكير حماس والابتعاد عن عقلية القولبة الثنائية.

بالتأكيد، مقترح عقد الإطار القيادي جزء من آلية تنفيذية، لكنه ليس أفضلها، ولو ان الهدف حقا كسر المعادلة الانقسامية والذهاب الى "وحدة موقف" لمواجهة ما بعد الصفقة وليس ما قبلها، كون جوهرها السياسي تم تنفيذه، ولا يجب الاستمرار بممارسة خداع الشعب الفلسطيني، بأنه سنسقط الصفقة ولن نسمح بتمريرها، فيما هي باتت واقعا بالبعد الجوهري منها، في القدس والبراق والتهويد والضم عبر مستوطنات وأراضي من الضفة أصبحت "واقعيا" جزء من القانون الإسرائيلي.

المقترحات كلها ترتبط بموافقة رئيس السلطة وحركة فتح (م7) عليها، وما لم يوافق عباس تبقى أفكار بلا أي قيمة سوى تسجيل مواقف، ليقال لاحقا لقد قدمنا وفعلنا ولكن لم يكن من جواب، ما يفتح الباب لـ "الشيطان السياسي" في قادم الأيام تحت باب التعامل مع الواقع، وضمن نظريات عدة، ليس وقت الحديث عنها.

المقترحات حتى الساعة، تخلو من آلية فعلية، وكلها تحمل "نداءات أخلاقية"، ولأن فريق الرئيس عباس سواء فصيله أو تحالفه لن يتقدم بأي خطوة عملية لأنه مرهون بسقف "التنسيق الأمني"، ولن يتجاوزه تحت أي ظرف ما دام عباس رئيسا للسلطة، لذلك يجب التفكير بآليات عملية أكثر رشاقة، تبدأ بـ اعلان رسمي من حماس بتخليها الكلي عن "إدارة قطاع غزة" كجزء من خطوات تالية:

* الطلب من الرئيس محمود عباس بصفته رئيس دولة فلسطين الحضور الى قطاع غزة، ومنها يبدأ إعادة تصويب المشهد، من خلال تشكيل برلمان الدولة المؤقت، عضويته المجلس المركزي رغم عدم شرعيته القانونية والسياسية مع أعضاء المجلس التشريعي)، ثم تشكيل حكومة دولة فلسطين تنال ثقة البرلمان.

** اعلان رسمي بسحب الاعتراف المتبادل مع دولة الكيان الى حين اعترافها بدولة فلسطين وفقا لقرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012.

*** تشكيل لجنة أمنية لبحث تشكيل جيش وطني فلسطيني وفقا لمقترحات سابقة، متوفر منها ورقة متفق عليها بين شخصيات مركزية من حماس وحركة فتح.

**** العمل على بحث آلية تنفيذ قرارات المجالس الوطنية والمركزية حول فك الارتباط الكلي مع دولة الاحتلال.

***** لجنة سياسية عليا لبحث العلاقة مع مصر والأردن بكل جوانبها، السياسية – الأمنية، والاقتصادية، الى جانب وضع قواعد محددة لكيفية التعاون مع الأشقاء الأردنيين في ملف الأماكن المقدسة بالقدس.

****** تشكيل لجنة قانونية – سياسية لبحث دور ومكانة منظمة التحرير وفقا للتطور الجديد القائم على اعلان دولة فلسطين.

قضايا يمكن التفكير بها بعيد عن "القولبة السياسية" التي تتكرر مع كل أزمة سياسية.

وعند رفض عباس وفصيله ذلك، تبدأ ضرورة التفكير السياسي فيما بعد الرفض...وتلك مسألة أخرى.

ملاحظة: أحلام الفتى كوشنير حول مستقبل غزة يثير الشفقة، استغل الفقر العام عبر فيديو "استعراضي" ليتجاهل الجوهري الذي تريده غزة كجزء من وطن وليس بديلا لوطن...غاريدو بدها وي معرفة!

تنويه خاص: بعض من كتبة حماس اعتبروا شيوعيتي تهمة...متجاهلين أنني أفتخر بها فكرا وممارسة وانتماء حتى بعد خروجي من حزب انتميت له مبكرا جدا... فكر علمني أن "الكذب مفسدة سياسية"، وليس "الكذب حلال ما دام لخدمة الجماعة"!

## من "عيدنا يوم عودتنا" الى "عيدنا يوم وحدتنا"!

كتب حسن عصفور/ من أهم سمات الشعب الفلسطيني، انه يدرك جيدا، ان الفرح شكل من اشكال مواجهة الهزيمة، أي كانت التضحيات، فالخبرة التاريخية لشعب تعرض لما لم يتعرض لهغيره، أيقن تماما، ان محاولات الأعداء بكسر روح الفرح كانت ضمن أشكال نزع روح الثورة والتصدي.

الشعب دوما يفرح، لا يسمح بتسلل اليأس والانكسار، لكنه أيضا لا ينسى ابدا ما له من حقوق، طال زمنها ام قصر، يمارس طقوس الأعياد بفرح، ويرفقها بعبارة

تعيد للذاكرة أحد أهداف وطنية، لترسيخها كجزء من الثقافة ضمن مسار العمل الثوري.

من العبارات التي شكلت جزء من الوعي بعد النكبة الكبرى عام 1948 واغتصاب غالبية أرض فلسطين، يرددها الأهل أينما كانوا داخل الوطن وفي الشتات، مع كل عيد او مناسبة فرح، "عيدنا يوم عودتنا"، عبارة لخصت بكثافة أبرز أهداف الشعب، التي لا تزال حتى يومنا تمثل نقطة مركزية في مسيرة الشعب وتطلعه للتحرر والعودة.

"عيدنا يوم عودتنا"، كانت جزءا اجتماعيا – سياسيا، تسمح بالفرح دون أن تغفل حقا يجب ان يكون، ولكن يبدو أن تلك التهنئة التي مثلت ردا فطريا قبل ان يكون مبرمجا بحسبة حزبية، رغم انها لا زالت جزء من الذاكرة، تحاصر بما هو مستحدث من "أمنيات" فرضها تطور الأحداث، خاصة في السنوات الأخيرة، بحيث تبدو عبارة "عيدنا يوم عودتنا" كترف سياسي، فيما تستبدل بـ "عيدنا يوم وحدتنا".

"عيدنا يوم وحدتنا" عبارة تلخص حجم الكارثة الوطنية التي أحلت بشعب فلسطين، بعد ان نجحت قوى العدو المركب بزراعة أخطر "سم سياسي" في الجسد الفلسطيني المعروف باسم "الانقسام"، فهو سلاح العدو ليس لتمرير مشروعه التهويدي فحسب، بل لتدمير مشروع وطني بدا بترسيخ كيانيته فوق أرض فلسطين بقيادة الشهيد المؤسس الخالد ياسر عرفات كحجر أساس لضرب المشروع الصهيوني.

الانقسام، "سم سياسي" والهدية الأكبر التي قدمتها بعض الأدوات المحلية، وبتشجيع من قوى خارجية دولية وعربية، للطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب، حلم فاق حلمهم بالخلاص من ياسر عرفات، ذلك ما أعلنته أوساط متعددة من قادة دولة الاحتلال.

"عيدنا يوم وحدتنا"، تكثيف لحقيقة انه لا يمكن تحقيق نصر سياسي، أي كان في ظل انتشار "السم بالجسد"، فلا يمكن لمريض هزيل ان يقهر عدوا كعدونا القومي...وبداية تصويب المسار تبدأ بعلاج جذري لاستئصال السم السياسي من الجسد الفلسطيني.

هل لا زال هناك من يدرك الحقيقة ويعمل على استئصالها، ام لكل دوره في "عقدة" لم يعدها حلها بيد وطنية...!

سنبقى نفرح، نغني، نحزن، نرقص وننشد للوطن والشهيد والقضية ولكل من فارقنا...شعب فلسطين مضاد لكل اشكال القهر مهما اصابته حالة "سكون"...نعم كما قال المؤسس أبو عمار هو "طائر الفينيق"...وعيدنا فرح وسعادة لنقهر عدونا به!

## منحة قطر الغزية..."المال مقابل السياسة"!

كتب حسن عصفور/ منذ أن قررت قطر تقديم ما أسمته "منحة لمساعدة الأسر الفقيرة" لأهل قطاع غزة، وهي تتسر على "الشروط الإسرائيلية" المفروضة على صرفها، والفئات التي تستحق، وتشارك حركة حماس في ذلك "الغموض" لغاية سياسية كاملة الأركان.

قطر وسفيرها، هي الطرف العربي الوحيد، الذي يتعامل "واقعيا" مع القدس كـ "عاصمة" لإسرائيل، حيث يعقد سفيرها محمد العمادي اللقاءات مع ممثلي دولة الكيان بمكاتبهم في القدس الغربية، منذ أكثر من عام، ورغم انه خرق سياسي كبير لكن "الحاجة المالية"، والانتهازية السياسية لحركتي فتح (م7) وحماس، صمتا على ذلك مقابل مال لا أكثر، وهي فضيحة تضاف لفضيحة الشروط الإسرائيلية لصرف المنحة القطرية.

مع أول دفعة مساعدات، اشترطت دولة الكيان تصوير هوية من تمنح لهم أموال قطرية، وشارك العمادي شخصيا في عملية المراقبة، كأي شرطي يبحث التدقيق ومراقبة سير العمل دون تزوير، ومع الإهانة الكامنة في تلك العملية، لكن "الحاجة فرضت التنازل عن بعض من كرامة".

يبدو أن الأمن الإسرائيلي لم يرق له سير عملية الصرف السابقة، فأراد أن يفرض مزيدا من اشكال رقابية، قد تصل الى حد مهانة سياسية، ولكن العمادي، الذي لا يمكنه صرف دولار واحد لغزة أو للضفة دون موافقة مباشرة من

إسرائيل وأمريكا، حمل "شروط المهانة" الى قيادة حماس وفاوضهم عليها، وعاد حاملا ردهم للطرف الإسرائيلي، ما أوقف صرف المنحة للفقراء الذين كانوا ينتظرون.

الطرفة السياسية تلك التي قالها سفير قطر لتبرير التأخير، بانه "خلل فني"، والحقيقة أنه "شرط إسرائيلي" لمن ستصرف وآلية الصرف...(خلل فني كما كان من صرف رواتب موظفي غزة من سلطة رام الله).

لا يوجد أدنى موقف رافض للمال القطري، شرط ان لا يكون "مالا مسيسا" لخدمة شروط دولة الاحتلال، عندها يتحول من مساعدات الى شكل جديد من فرض "إملاءات" سيكون لها بعد سياسي، قد تصيب حماس ذاتها بأثر سلبي في قادم الأيام، وتمس كثيرا من "مصداقيتها" في التعامل مع دولة الكيان، ومن يعتقد أن تلك ستبقى "سرا من اسرار الدولة" فهو واهم جدا.

فكما نشرت فيديو العمادي وهو يهمس للقيادي الحمساوي خليل الحية في أحد مسيرات الجمعة، "نبيي هدووووء" فأصحبت "تميمة قطرية"، ثم صوره وهو يدقق في هويات المواطنين وينتقل من مركز لآخر، سيتم نشر كل "الإملاءات" الخاصة بشروط صرف "المنحة الجديدة".

ربما تحاول حماس ومن معها من "فصائل" بحث تبريرات "مقاومة" لذلك السلوك غير المستقيم وطنيا، ولكنها بالتأكيد لا تستطيع أن تتجاهل الحقيقة بأنها لو وافقت عليها، ورضخت لقطر وتل ابيب فهي تقدم "تنازلات سياسية" ستمس كثيرا بالموقف العام، وتكرس معادلة "المال مقابل السياسة" تكريسا للصفقة الأمريكية.

رفض حماس الشروط القطرية الإسرائيلية لن يربك دولة الكيان فحسب، بل سيربك جدا قطر قبل تل أبيب، وسيضع حاكمها امام الحقيقة الواضحة، انه لا يخدم فلسطين، بل يؤدي دورا على حساب فلسطين، مسألة لن تتحملها كثيرا حاكمية الدوحة، ولكن يبدو ان قيادة حماس خاصة المقيمة بين قطر وتركيا لن تسمح بالذهاب الى "نقطة الفصل" تلك.

قبول شروط الكيان المضافة لصرف المنحة، هو شكل من اشكال التعامل مع الصفقة الأمريكية، ولا يكفي كثيرا الصراخ ليلا ونهارا بأنهم ضد الصفقة، خاصة عشية عقد "ورشة البحرين" التي ستبحث "المال مقابل السياسة".

على قيادة حماس في قطاع غزة، ان تحسم امرها بعد تفكير ايهما أكثر قبولا لها، مال مسموم بموقف سياسي يساهم في تمرير خطة ترامب، ام رفض مشروط قد يربك الآخرين...مسالة تفرض ذاتها، دون مبررات ملتبسة!

ما يثير السخرية السياسية أيضا، صمت فريق الرئيس محمود عباس على الدور القطري، والسؤال لما...لنترك الجواب لكل من يرى رأيا!

ملاحظة: أحد متحدثي فتح (م7) يصر على انه تعرض لمحاولة اغتيال، فيما جهات أخرى تكذبه...ليش الأجهزة الأمنية مصابة بخرس...وقبلها وين "مركزية الحركة" طيب...بس بلاش تعتبروها عمل للتشويش على موقف "المجاهد الكبير"!

تنويه خاص: الفتى رامي أطلق قنبلته حول رواتب الوزراء وبدل ايجار البيوت...طالب وزير المالية بقول الحقيقة، وبشارة بلع لسانه... احكوا يا شباب بدون خوف، "فساد مؤيدي الرئيس حلال" ومش تهمة...بس احكوا لنفهم!

## موحدون ضد الصفقة...منقسمون على القضية تلك هي المهزلة!

كتب #حسن_عصفور/ لا يبدو في عالم السياسة الحديث، أن هناك كمية من التناقضات التي يصعب ادراكها، كما هو المشهد الفلسطيني، ليس من حيث التعددية والتنوع السياسي الفطري والحزبي غير ذي هوية، حيث تتوالد فصائل من فصائل لخلافات ليس لها بعد وطني، فتلك مسألة قد نجد لها مثيلا في عالمنا متعدد القارات.

ولكن أن تقرأ يوميا، ومنذ أشهر عدة، بيانات لكل الأطراف الفلسطينية، بمختلف مسمياتها، لها حضور فاعل، ام يافطات لخدمة فصيل آخر، أنها تقف ضد الخطة الأمريكية الخاصة بالشرق الأوسط "صفقة ترامب الكبرى"، وهي ليست "صفقة

القرن" كما يروج لها إعلاميا لمزيد من التضليل، وتذهب بعيدا لتجد أن هذا "الكل" يهدد ويتوعد بأنهم سيسقطون تلك الصفقة، رغم انها أوشكت على تحقيق كل "الأماني اليهودية"، لأول مرة في التاريخ حيث تتشكل "دولة اليهود" في فلسطين التاريخ، ضمن منظور توراتي، بمساعدة كاملة من الإدارة الأمريكية.

التهديدات التي لا تنتهي من جموع "المركبات الفلسطينية" لم تترك اثرا واحدا يمكن التعامل معه بجدية، او بذي بال، ليفكر القائمين على تنفيذ الخطة، حيث تتعامل تلك "المركبات" وكأن الخطة الأمريكية كما سبق أن عرضت الإدارات السابقة مشاريع أو مبادرات، متجاهلين أنها خطة تنفيذية بدأت رسميا في مايو 2018 بإعلان نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب الى القدس مع الغاء القنصلية في القدس الشرقية لتصبح جزءا منها، والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل، متزامنا مع فعل تهويدي متواصل في المدينة والضفة.

خلال عام وأكثر على تنفيذ الخطة الأمريكية، باتت "الحصة الإسرائيلية" على وشك النفاذ بحيث تحقق كل ما لها، في انتظار مواءمة ذلك مع البعد الإقليمي في "ورشة البحرين"، التي تعيد ملامح لمؤتمر مدريد متعدد الأطراف عام 1991، بشكل ترامبي، دون أن تدفع إسرائيل ثمنا لأي مما حصلت عليه، أي أنها أخذت ما لها ولم تدفع ما عليها، في تلك الخطة.

فيما تتسابق مركبات المشهد الفلسطيني على إعلاء الصوت أن "الكل الفلسطيني" من فتح بطرفيها (م7 وتيار) وعباس الى حماس ومن لها فصائلا، يقفون ضد "الصفقة الأمريكية" ولن يسمحوا لها أن تمر... ومن هنا تبدأ الكذبة الكبرى ليس بعدم السماح بمرورها فقط، بل لأنهم عمليا باتوا أدوات مساعدة جدا لتنفيذ ما بقي من أركانها.

لو أن هذا الادعاء، بأن "الكل متحد" ضد صفقة ترامب، ما تأخرت لحظة واحدة كسر كل حواجز الانقسام، مهما كانت "التنازلات" من هذا لذاك، فكل من طرفي الانقسام بات أكثر حرصا على ما له من حصة سياسية منحها الواقع الانقسامي، بحيث بات أقرب الى عملية انفصالية كيانية، شمالها تديره حركة فتح (م7)، وأجهزتها بكل ما يتناقض مع سلوك مواجهة صفقة ترامب، فيوميا تزداد الهوة بينها وغالبية أهل الضفة والقدس، سلوكا ونهجا وأجهزة، وغربة تتعمق مع أزمة

مالية "مصطنعة" لها بعد سياسي لم يعد مجهولا...فقدت تحالف القوى المركزية في منظمة التحرير واستبدلته بتحالف "هامشي".

فيما حماس، تدير سلطتها في قطاع غزة بالحديد والنار، ولا تسمح لأي كان المساس بها، اعادت تشكيل "حكومتها السرية"، لتدير الحياة المدنية والأمنية منفردة، والعجب أنها تنكر تماما وجود "حكومة سرية"، وكأن الإدارة العامة تدريها "ملائكة الرحمة"، منطق يكشف هزالة التعامل مع الشعب الفلسطيني الى درجة الاستغباء.

"الكل الموحد" ضد الخطة الأمريكية، يعيش حالة "فسيفساء سياسية" متناثرة، عندما يتعلق الأمر بالقضية الوطنية، كيف يمكن ان تكون موحدا ضد أخطر مشروع سياسي ليس لتصفية القضية الوطنية فحسب، بل لتهويد الأرض والتاريخ من خلال إقامة "دولة اليهود"...

صراعنا كان مع اغتصاب واحتلال، تداخل منذ العام 2004، بعد اغتيال الخالد ياسر عرفات، مع عملية التهويد التوراتي، وخلال فترة قد تكون أقصر من حركة تفكير تلك المركبات الفلسطينية، سيتم الإعلان الرسمي عن "دولة اليهود" على 85% من أرض فلسطين التاريخية لتدمج بين المشروع الصهيوني التوسعي والمشروع التوراتي التهويدي.

الانقسام كان الأداة التنفيذية للمشروع التوراتي التهويدي، ودونه ما كان له أن يرى النور...الانقسام كان مخطط أمريكي صهيوني وبعض أطراف عربية، تمكنت من تمريره فلسطينيا عبر "اشكال مختلفة"، ولم يعد هناك كثيرا من الأسرار في ذلك منذ قرار عباس بإجراء انتخابات 2006، التي كانت هي بوابة النكبة الوطنية الكبرى الثالثة، فمنحت إسرائيل "جائزة القرن"، بتقاسم ما تبقى من فلسطين أرضا وفصائلا.

الانقسام هو قاطرة تنفيذ "صفقة ترامب"، ومن لا يدرك ذلك يكون أداة لخدمته بوعي وليس بغير وعي...لذا الخطوة الأولى تبدأ من هنا، وغيرها كلكم أدوات لخدمة مشروع التهويد التوراتي...

ملاحظة: فضيحة سياسية، بأن يستقبل لبنان رسميا وفدان تمثيليان لفلسطين في ذات اليوم، وفد يمثل فتح (م7)، وآخر يمثل حماس وتحالفها الذي بدا يتسع ليشمل فصائل تقيم في دمشق للمرة الأولى...الغريب صمت عباس وتياره كليا على تلك الفضيحة، وعاش القرار الوطني المستقل!

تنويه خاص: يبدو أننا سنشهد قريبا تطور "البعد المنكافاتي" بين سلطتي عباس وحماس، هذا يعتقل صحفي وذاك يعتقل إعلامي...يااه كم أنتم صغار!

## هل استبدلت "القيادة الفلسطينية" بـ "القائد الفرد"!

كتب حسن عصفور/ بداية سنوضح ان التعبير هنا، لا صله له بالتمثيل الشرعي الوحيد، ومؤسساتها المختلفة، كي لا يذهب قاصري العقل والرؤية بعيدا عما سيكون، بل الحديث عن إطار عمل بدا مع السنوات الأولى للثورة الفلسطينية، واستمر عمليا الى اغتيال الشهيد الخالد المؤسس ياسر عرفات.

مع بدايات عمل فصائل الثورة الفلسطينية العلني في الأردن، بعد معركة الكرامة مارس 1968، بدا التفكير في كيفية مواجهة التعددية الثورية المسلحة، خاصة انها التجربة الأولى التي تتشكل فيها فصائل من تيارات فكرية مختلفة، كان بينها كثيرا من "الشك السياسي"، خاصة حركة فتح والاتجاهات القومية (بعثيين وحركة القوميين العرب"، ثم ولادة تيارات اتجهت يسارا للماركسية قبل ولادة قوات الأنصار التابعة للحزب الشيوعي الأردني فبراير عام 1971.

ومع انتقال قيادة منظمة التحرير عام 1969 الى السيطرة الفصائلية وانتخاب أبو عمار رئيسا لمنظمة التحرير ومشاركة الفصائل في اللجنة التنفيذية، بما تمثل من إطار قيادي، لكنها لا تشمل القيادات الرئيسية للفصائل كافة كما لا يتواجد بها كل الفصائل، فكان التفكير بإطار سياسي يجمع "الكل الوطني" من هو ممثل في التنفيذية ومن لم يمثل، وتم التوافق على إطار "القيادة الفلسطينية".

إطار سياسي شمل كل مكونات الشعب الفلسطيني، شاركت به قيادات الفصائل كافة، وشخصيات سياسية غير حزبية، وفتح الباب للشيوعيين للمشاركة، الى

جانب أعضاء التنفيذية، إطار كان هدفه البحث في كل ما يتعلق بالعمل الفلسطيني، ويضع الرؤية ومشاريع القرارات التي تذهب الى اللجنة التنفيذية للمصادقة عليها.

جسد إطار "القيادة الفلسطينية" أعلى درجات الوحدة السياسية الوطنية، بحيث كان الحضور تقريبا متساو بين غالبية الفصائل، فلا تمييز بالمعني العددي، ولا تجاهل لأي ممثل مشارك، كان الإطار بمثابة برلمان مصغر، تصبح قراراته ملزمة، بعد نقاشات متعددة الجوانب.

لعب إطار "القيادة الفلسطينية" دورا حيويا في حماية الوحدة الوطنية، رغم الهزات الكبرى التي تعرضت لها مسيرة الثورة، ومنها مؤامرات مكشوفة هدفت لكسر شوكة وحدانية التمثيل بأساليب متعددة، ومع نجاح بعضها نسبيا لكنها سريعا ما تنهزم، وكان الإطار القيادي هو السياج الحامي – الواقي لوحدة الثورة والمنظمة.

في حينه كانت بعض الأطراف لا تدرك القيمة السياسية الأساسية للتشكيل القيادي الفلسطيني من حيث صياغة الموقف الموحد، او تنفيذه، رغم أن الشهيد الخالد أبو عمار كان يناور في محطات معينة على القرار "الجمعي" عندما يلمس أنه قد لا يكون مناسبا في حينه، لكنه لا يذهب لمخالفته المطلقة.

وفي تونس لعب إطار" القيادة الفلسطينية" دورا مركزيا في حماية وحدة الثورة والمنظمة، خاصة بعد المجلس الوطني في عمان عام 1984، والذي انعقد خارج "الإجماع الوطني"، وبعد ذلك بدأت الحركة فعادة الوحدة السياسية من خلال لقاءات "القيادة الفلسطينية"، التي اتفقت على عقد مجلس وطني "توحيدي" عام 1987 في الجزائر، وقدمت حركة فتح تنازلا سياسيا هاما، بقيادة الشهيدين أبو عمار وأبو إياد خلال النقاش، بالتخلي عن ترقيم الدورة، ووافقت ان يكون المجلس الوطني 17 مكرر، احتراما لما حدث، وأيضا احتراما لمن رفض المشاركة.

كان ذلك درسا فريدا في الديمقراطية الفلسطينية.

وبعد تأسيس أول كيان وطني فوق أرض فلسطين (السلطة الوطنية) عام 94، تداخلت الهيئات التمثيلية، حيث بات مجلس وزراء السلطة، الى جانب اللجنة التنفيذية، وأصر الخالد ان يستمر عمل "القيادة الفلسطينية"، كان يصر على ديمومتها رغم صعوبة الوقت مع تعدد الأطر السياسية الخاصة، لأنه يعلم تماما قيمتها كجدار لحماية القرار الوطني مستقلا.

بعد نجاح مؤامرة اغتيال الشهيد المؤسس أبو عمار، بدأت خطة جديدة لـ فكفكة" الأطر السياسية بالتدريج الى ان وصلت الى تغييبها كليا، ولم يقتصر الأمر على اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، حيث تلتقي تشاوريا بين حين وحين أو بحضور رئيسها بين زمن وزمن لكنها فقدت كليا دورها العملي، فيما غابت كليا "القيادة الفلسطينية" لينتهي أحد الأطر التي شكلت جدارا واقيا للوحدة، ومطبخا لصياغة القرار الجمعي، وذلك ليس صدفة بل جزء من خطة تدمير التمثيل الوطني بكل مكوناته، وتلخيصه في شخص اسموه "القائد" حتى بدون أطر لقيادتها.

تدمير الكيانية الفلسطينية جزء من استكمال مؤامرة اغتيال الهوية الفلسطينية، التي ستفتح الباب علما لتمرير المشروع التهويدي، والخطة الأمريكية " صفقة ترامب" على حساب المشروع الفلسطيني، مسألة تستوجب التفكير فالأعمال السياسية الخطيرة لا تحدث بالصدفة...!

ملاحظة: في نكتة قد تكون سمجة، خرجت قطر لتسجل تحفظها على بيانات قمة مكة بعد أيام من الانتهاء...التحفظ يفرض اقالة رئيس وفد قطر الذي شارك لأنه إما لم يفهم البيانات...او كان غائبا عن الوعي، وفي كلا الحالتين لا يجوز استمراره لو كان التحفظ بوعي ...مش هليلة!

تنويه خاص: تصريح الرئيس المصري حول سيناء والصفقة الأمريكية صفعة فوق العادية لـ "تحالف الشر السياسي"، الذين اخترعوا صفقة فقط للتحريض الغبي على مصر...الصغير يبقى صغير مهما كان مسماه!

## هل أصاب " الفتى كوشنير" وصف حالتنا؟!

كتب حسن عصفور/ وصلت حالة المسخرة السياسية العامة للمشهد الفلسطيني، أن يصل الأمر بـ "غلام مستجد" كل سماته انه زوج ابنة رئيس أمريكا، تاجر عقارات يهودي، بالحديث عن الفلسطينيين كأنهم "شعب قاصر" يحتاجون الوصاية ليتعلموا كيف يحكمون "أنفسهم"، وبصفته فكرا وعقيدة سياسية – فكرية ودينية، فأنه يمنح دولة الاحتلال "حق الوصاية" على أهل فلسطين، تبرير فكري لـ "ديمومة الاحتلال" بمسمى جديد.

تصريحات "الغلام السياسي" كوشنير، لم يجرؤ أي كان أن يفكر بها وليس ينطقها، فالشعب الفلسطيني تاريخيا كان مفخرة ثورية وسياسية، منه من الأسماء ما سطعت في عالمنا، أدبا وثقافة احتل مساحة من الابداع ما فاقت كثيرا ما كان للإسرائيليين اليهود، شعب رغم كل المؤامرات عليه، وخاصة الأمريكية – الصهيونية لازال حاضرا بقوة تصيب أعداء فلسطين بهوس ودوار، ومنهم هذا الغلام.

ولكن، لنقف ونتساءل، ما الذي منح هذا اليهودي الأمريكي تاجر العقارات، ان يقول ما قاله بحق شعب فلسطين والفلسطينيين، وهل كان له أن يقول ما قال في زمن الشهيد الخالد المؤسس ياسر عرفات، والجواب بالقطع ما كان له ولا غيره ان ينبس بما قاله، ولكن وصف حالتنا الراهن، يقول أكثر كثيرا مما قاله "طفل أنابيب السياسة" هذا.

وربما غالبية أهل فلسطين أعلنوا موافقة كاملة على ذلك الوصف الراهن، وان سلطتي الأمر الواقع تقدمان أسوء نماذج الحكم والتحكم، وزرعا كل ما هو فاسد سياسي، ولم يمثلا أي مظهر يمكن لأي كان الدفاع عنه.

سريعا سنجد، ان القانون والرقابة والشفافية والمحاسبة والمساءلة، لا وجود لها فيما هو قائم، سلطة الفرد (محمود عباس) أساس التحكم بالمصير في شمال بقايا الوطن، مع تداخل لسلطة الاحتلال، وسلطة الحزب العسكري (حماس) في قطاع غزة، استبدل كل منهما القانون الأساسي بكل تفاصيله بقانونهما الخاص.

حجم الفساد العام، وصل الى مرحلة غير مسبوقة، تتواصل ليل نهار، دون مساءلة من أحد، القمع والإرهاب لكل مخالف بلا حدود، مطاردة المعارضين لمواقف "الفرد" و"الفصيل" تصبح قاعدة، والاستثناء عكسها، واخترع الحكم الفرد نموذج إرهابي لم يصل اليه هتلر بكل فاشيته، قطع رواتب من ليس له وليس فقط من ليس معه، ولاء للفرد والعائلة، التي اصابها فسادا لم يصل له حاكم الفلبين.

الغاء أي دور رقابي أتاح لكل ملطخي السواد بان يسودوا، وكل من يتطاول مصيره الهلاك (ماليا وسمعة سياسية)، أجهزة امن تعمل لخدمة الحكم وليس الشعب وبعضها لخدمة المحتل، تمارس كل اشكال البلطجة الأمنية، بلا رقيب أو حسيب.

غزة تعيش كابوس سياسي من نظام حكم عسكري بغلاف ديني، ومن يخالفهم فالأمن حاضر والتكفير حاضر، بات الجامع الخاص بهم، هو قاعدة الحكم"، سلطة تحكم منذ 12 عاما لم تحاسب فاسدا منها، رغم عشرات الشواهد، سلطة تحكم خارج القانون الأساسي، تصدرا أحكاما بالإعدام دون محاكمة قانونية، تقوم بتنفيذ حكم الإعدام متجاوزة كل القانون، كونه لا يجوز دون مصادقة الرئيس.

لنترك" الانقسام" وكل ما أنتجه من نكبات أحالتنا الى مشهد هزلي جدا، شعب له سلطتان تعملان بوكالة ما عند سلطة ثالثة"، ولكن سلطتي الوكالة تمارسان أبشع مظاهر التسلط على من يتحكمون بهم.

ما قاله "الفتى غاريد" فيما يخص وصف حالتنا الراهنة، ربما قل أيضا من الحقيقة القائمة...فليس كل نطق كافر يكون كفرا...فالقائم السياسي من سلطتي "الفرد" و"الفصيل" هو الكفر السياسي ذاته، آن أوان تقويمه بكل السبل الممكنة!

ملاحظة: فضيحة الخلاف حول أول أيام عيد الفطر بين مسلمي الكون ستدخل التاريخ، فحجم الانقسام لم يكن يوما بما كان، والفضيحة ان تجد سكان بلد واحد منقسمون...بتحكوا عن بلاد ومجالس وتعاون كمان...نيال الأعداء فينا!

تنويه خاص: نصيحة لمن يرغب بالسمع، ان اشكروا كل من يقدم مالا ودعما، ولكن حذار أن تقولوا عنهم ما ليس بهم ...الشكر مقبول لكن الكذب السياسي ابدا مش مقبول...وبلا ما نكتب أسماء والكل فاهم!